OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

Distr.
LIMITED

20656-A

CPD.3 (SPEC.)
14 June 1994
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

الاجتماع الإقليمي العربي لوزارات الصناعة
لمناقشة تحديات ومهام وآفاق التنمية
الصناعية في المنطقة في المستقبل

الرباط ، المغرب ، ٢٢ ـ ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤
XP/RAB/94/130

إمكانات التعاون العربي في مجال التنمية الصناعية *

من إعداد
هبة أحمد حندوسة **

* هذه الوثيقة ترجمة غير رسمية تصدر غير منقحة .

** المديرة الرئيسية لملتقى الأبحاث الاقتصادية الخاص بالبلدان العربية وايران وتركيا .

الفهرست :

- عرض موجز
مقدمة

أولا : التغيرات الرئيسية في القطاع الصناعي على مستوى العالم -

أ - البيئة العالمية المتغيرة التي تواجه النشاط الصناعي .
١ - ظهور ثلاث كتل أقتصادية بارزة .
٢ - تحرير التجارة (الجات) وتحويل التجارة [الكتل الإقليمية] .
ب - اتجاهات في بنية الصناعة ، وتوطنها ، والتكنولوجيا المستخدمة ، وتنظيمها .
١ - صناعات النمو الجديدة ومستتبعاتها .
٢ - أثر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الأتصالات .

ثانيا: مشكلات وفرص التنمية الصناعية العربية -

أ نظرة شاملة على التنمية الصناعية العربية .
ب - احتلالات الاقتصاد الكلي ، ومستتبعات المواءمة بالنسبة للصناعة .
جـ - مواطن الضعف الرئيسية للاستراتيجيات والسياسات الصناعية .
د الحاجة إلى إعادة التوجه من سياسة الإحلال محل الواردات إلى تشجيع الصادرات .
هـ - الحاجة إلى سياسة صناعية .
و الحاجة إلى التحول من التوجه المحلي إلى التوجه الإقليمي .
ز - الحاجة إلى اتخاذ سياسة متشركة من أجل حماية البيئة .

ثالثا : تحقيق التعاون الصناعي العربي -

أ - الحد من الحواجز التي تعترض تدفق الاستثمارات الإقليمية للدول العربية.
ب - الحد من الحواجز التي تعترض تدفق التجارة البينية الإقليمية للدول العربية .
جـ - تحديد بعض القطاعات الصناعية الفرعية من أجل التعاون الإقليمي .

رابعا : اقتراحات من أجل التعاون الإقليمي -

أ - سياسات الاستثمار .
ب - المشروعات المشتركة .
جـ - السياسات التجارية .
د - السياسة الصناعية .
هـ - السياسة البيئية .
و - برنامج عمل من أجل التعاون الصناعي .

خامساً : ملحق بالجداول -

سادساً : المراجع -

إمكانات التعاون العربى فى مجال التنمية الصناعية

تقرير أعدته لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO الدكتورة هبة حندوسة .
١٤ مايو / آيار سنة ١٩٩٤ .

عـــرض موجـــز :

لقد ركزت الدول العربية تركيزاً خاصاً على نمو وتنويع قطاعات الصناعات التحويلية لديها خلال العقود الثلاثة الماضية ، مع تخصيص نسبة كبيرة من ميزانيات الاستثمار للصناعة ، وماتحتاج إليه من بنية أساسية . إلا أن الأداء في قطاع الصناعة العربية لم يكن بالمستوى المنشود . وكانت المشكلات الأساسية تتمثل في سياسة الإحلال محل الواردات في الصناعات الاستراتيجية ، والمستويات العالية من الحماية ، وغيبة التنسيق الإقليمى فى الخطط القطرية .

إن الأهمية المتزايدة للإقليمية ، والأثر المتوقع للجات ، والصعود المستمر لدول الأسيان ASEAN ، من المرجح أن يحول التجارة بعيداً عن الدول العربية ، ولصالح الدول الأعضاء في التكتلات التجارية الجديدة مثل الاتحاد الأوربى EU ، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ، ودول الأسيان ASEAN وعدد محدود من البلدان النامية التى تستطيع أن تستجيب للتحديات العالمية . وهكذا تواجه الدول العربية بمجموعة من الظروف فى السوق العالمى ، لها مستتبعات خطيرة بالنسبة للنمو ، مالم تتخذ جهود منسّقة لتغيير بنية اقتصادياتها بحيث تنأى عن الاعتماد على تصدير المواد الخام ، والسلع الوسيطة ذات القيمة المضافة المنخفضة ، وأن تتجه صوب الصادرات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية . ونتيجة " جات ١٩٩٤ ، هى نتيجة مزدوجة : فهى أولاً تنطوى على تحسين ظروف الوصول الى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD بالنسبة لمنتجات الدول النامية [باستثناء المنسوجات والأقمشة] ، وهى ثانياً تعني أن صادرات الدول النامية الأكثر قدرة على المنافسة ، يمكن أن تزيح من طريقها المنتجات الأقل قدرة على المنافسة وبالنسبة للدول العربية ، فإن أثر " الجات " يمكن أن يسلك أحد السلبيلين أو كلاهما ، ويتوقف ذلك على حوافز التشغيل ، والعناصر المؤسسية التى تعمل على زيادة الكفاءة ، والتوجه نحو السوق ، والتوغل فى أسواق التصدير .

ولاتزال التجارة الإقليمية البينية للدول العربية تمثل ١٠٪ فقط من حجم تجارتها ، وكانت ٧٪ سنه ١٩٨٠ . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن نصيب التجارة الإقليمية البينية للكتل الإقليمية الجديده الثلاث من إجمالى تجارتها قد زاد زيادة سريعة حتى بلغت ٥٨٫٩ ٪ من إجمالى تجارة الاتحاد الأوربى ، و ٣٧٫٤٪ لشرق آسيا ، و ٣٦٫٣٪ لأمريكا الشمالية سنة ١٩٨٩ ، ومن السمات الأخرى لنسبة النسامة فى الأقطار العربية ، ذلك التشابه الكبير فى التركيز على التوسيع فى بعض القطاعات الفرعية [مثل الصلب ، والألمونيوم ، والبتروكيماويات ، والأسمدة ، وغيرها من الكيماويات الأساسية] وإهمال بعض القطاعات الفرعية الأخرى [مثل : السلع الرأسمالية ، والصناعات البتروكيماوية اللاحقة ، وصناعة المعادن ، والسلع الهندسية المختلفة].

وإحدى الظواهر العالمية الأخرى ، تتمثل في الزيادة السريعة في أعداد الشركات عبر الوطنية المملاقة وكذلك اتساع نطاق عملياتها في الإنتاج العالمي والتجارة الدولية . ونجد أن الشركات عبر الوطنية ذات المنشأ الأوربي أو الياباني ، قد زادت من حصتها في الأسواق ، على حساب الشركات عبر الوطنية الأمريكية المنشأ . ويتوازى مع عملية إعادة هيكلة الصناعات الجارية الآن في الدول المنتمية للكتل الإقليميه الثلاث ، ظاهرة أخرى لاتقل عن ذلك أهمية ، وتتمثل في الاندماج بين الشركات ، وعمليات الضم ، وإنشاء مشروعات مشتركة صناعية ، وبرامج للأبحاث والتطوير ، تتعاون فيها عدة دول .

وينبغي على الدول العربية أن تنظر بجدية في تدعيم الشركات القابضة القائمة فيها ، عامة كانت أم خاصة ، وتقديم الحوافز الملائمة لإنشاء المزيد منها . ويجب أن تتمتع هذه الشركات باستقلالها القانوني الكامل ، ووضعيتها المستقلة ، كما يجب تشجيعها على دعوة الآخرين للمشاركة في أسهمها من مختلف الدول العربية ومن الخارج كذلك . وينبغي تدعيم كل أنواع هذه الشركات : ومنها الصناعية المتخصصة ، والصناعية - التمويلية ، والخدمة - التجارية ، والصناعة - التجارية - التمويلية ، لكي تصبح كيانات هامة في النمو الديناميكي ، والاستجابة المرنة للتحديات والفرص ، التي تفرضها البيئة العالمية التي تتجه نحو مزيد من الاحتكار الإنتاجي .

ومن المتوقع أن تتمخض جولة أورجواى بعد سنوات عديدة من المفاوضات الرامية إلى تحرير التجارة ، عن وضع حد للركود الاقتصادي في البلدان الصناعية ، وزيادة الناتج الإجمالي العالمي بحوالي ٣٠٠ بليون دولار أمريكي . وعلى أية حال ، فإن ذلك يلقي مسئولية جسيمة على عاتق صانعي السياسات في كل بلد من البلدان النامية حتى يضمنوا أن تحصل لصالحهم على نصيب من المكاسب المتوقعة من زيادة التجارة العالمية ، وتعاظم الناتج الإجمالي العالمي . وأما عن الدول العربية ، فإنه من الأهمية بمكان أن تدرك أن أسواقها الداخلية وأسواق التصدير عرضة للضياع ، حيث ستحاول كل الاقتصاديات - متقدمة أو نامية - الاستحواذ على أكبر مكاسب ممكنه من تصفية الحواجز التجارية تصفية مطردة .

ويتمخض جات ١٩٩٤ ، عن تحسين فرص الوصول إلى أسواق من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCCD أمام منتجات جميع البلدان النامية ، باستثناء المنسوجات والأقمشة التي سوف تظل خاضعة للقيود الكمية طبقاً لاتفاقية المنسوجات المتعددة أو ألياف MFA التي سوف يتم الانتهاء منها على مراحل خلال عشر سنوات . وعلى أية حال ، فإن القيود الكمية ، سوف يقترن فرض تعريفة جمركية على عدة سلع أساسية ، منها السلع الزراعية والغذائية ، والأحذية والمنتجات البلدية ، والسلع الالكترونية الاستهلاكية . إلا أن هذا يعني أيضاً أن صادرات بعض البلدان النامية الأكثر حراءة والأقدر على المنافسة ، يمكن أن يرتفع بجدارة سلع البلدان الأخرى الأقل قدرة على المنافسة ، التي تفقد الفرص التي كفلتها لها اتفاقيات الحصص التي تحكم واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من البلدان النامية والبلدان حديثة التصنيع ، التي تتبع سياسة تصديرية أكثر نجاحاً . ولهذا ، فإن الأمر الحتمي على أي من الدول العربية ، يمكن أن ينضم إلى المستبعدين ، وسوف يتوقف ذلك الأمر على سرعتها لكي تضع في حسابها التصنيع جميع الحوافز ، والعناصر المؤسسية التي تساعد على زيادة الكفاءة ، والاتجاه نحو السوق ، واختراق أسواق التصدير .

وتعني الاتجاهات العالمية أن الدول العربية لاتستطيع أن تتخذ موقفاً سلبياً إزاء الحرب التجارية الوشيكة التي من المتوقع أن تندلع قريباً بين أكثر البلدان نمواً على فتح أسواق الدول المتقدمة [التي تحظى بـ ٦٠٪ من صادرات البلدان النامية] وكذلك على أسواق الدول النامية ذاتها . ولايقل عن ذلك وضوحاً أن التنفيذ التدريجي لقواعد الجات ، بخصوص إجراءات الحماية الجمركية وغير الجمركية في أسواق البلدان النامية، سوف يشكل صعوبات كبرى أمام المنتجين المحليين غير القادرين على المنافسة في المنطقة العربية . والاستراتيجية الوحيدة الصحيحة أمام البلدان العربية ، هي أن تتبع برنامجاً للترشيد ، وإعادة الهيكلة ، واعادة التوجيه ، لما يمكن أن يترتب على ذلك من منافع . إذا صمم البرنامج بحيث يتوخى استغلال الفرص الإقليمية مع اتخاذ السياسات والتدابير الإقليمية التي تفرض الانسجام في مجال الاستثمار والسياسات التجارية كحد أدنى ، أو وضع خطة أكثر طموحاً من أجل تكامل طويل الأجل ، كحد أقصى .

إن ثورة المعلومات ، والكومبيوتر ، والاتصالات ، أخذت تسفر الآن كذلك عن إزالة الحواجز أمام الانتشار الجغرافي للنشاط الاقتصادي ، وهذا يعني انخفاضاً في درجة تركز الصناعة في البلدان الرأسمالية الفنية ، التي لن تعود لها اليد الطولى في اجتذاب الاستثمارات طالما أن المصادر العالمية لرأس المال ، والتكنولوجيا ، والأيدي العاملة ، تعطي مزايا التوطن لتلك البلدان القادرة بشكل أفضل على الإنتاج وإدارة الاقتصاد المنظم . إن فرصة الشركات العربية للتجمع ، وتشكيل تحالفات استراتيجية مع النوعية الجديدة من المشروعات العالمية الأصغر حجماً التي تقوم على تكثيف استخدام المعرفة ، يجب ألا نغفلها ، حيث أن هذه المشروعات على درجة عالية من المرونة من حيث الشروط التي تفرضها على شركائها ، وحيث أنه من المنتظر أن تصبح من اللاعبين الرئيسيين في مستقبل السوق العالمي .

وبعبة تقييم أداء الصناعة العربية ، تم تصنيف الدول العربيه إلى ثلاث مجموعات ، تبعاً لمستويات الدخل الفردي ، ودرجة الاعتماد على قطاع الطاقة . وثمة أربع ملاحظات يمكن إبداؤها تتعلق بالبنية الصناعية للمجموعات الثلاث للدول العربية : هناك سمة وجود درجة ملحوظة من التكامل [بمعنى أن كل مجموعة متخصصة نسبياً في مجموعة الأنشطة الصناعية الخاصه بها] عبر المجموعات الثلاث من الاقتصاديات ، وهو التكامل الذى يمكن استغلاله من أجل المنافع المتبادلة ، إذا تم التنسيق بين السياسات والاستراتيجيات ، بطريقة من شأنها تدعيم عملية تعميق المزايا النسبية لكل مجموعة وفي نفس الوقت تعزيز نمو سوق لعمليات التبادل التجاري بين هذه المجموعات . والسمة الثانية المشتركة بين هذه المجموعات ، هي أنها لازالت تركز على الصناعات الاستخراجية للمواد الخام أو مراحل المعالجه الأولية لها [البترول والكيماويات الأساسيه والمعادن في إحدى المجموعات ، والقطن والمحاصيل الزراعية الأخرى ، والموسفات وغيره من الخامات المعدنية في المجموعتين الثانية والثالثة] . والفرصة كبيرة لزيادة القيمة المضافة [أجور وأرباح] مع المزيد من عمليات المعالجة لهذه المواد الوسيطة [مثال ذلك الصناعات اللاحقه للبتروكيماويات ، والألياف الصناعية ، والمطاط ، والدائن (الملاستك) ، والمنتجات المعدنية ، والمواد الكيمائيه المتخصصة ، والأسمده ... الخ] . ويمكن الاستعادة بشكل كبير من نظام تجاري أكثر انفتاحاً بين الدول الأعضاء في المنطقة العربية ، حيث أن ذلك من شأنه نشر وتخصيص الاستثمارات بشكل أمثل بين هذه الدول للاستفادة من مزايا التوطن واقتصاديات النطاق .

الملحوظة الثالثة أن جميع الدول العربية قد أغفلت الإمكانيات الهائلة ، والأهمية الكبرى لبناء صناعة حيوية للسلع الرأسمالية . وتشير البيانات إلى أن واردات البلاد العربية من السلع الرأسمالية [باستثناء مركبات النقل] قد تجاوزت ٦ بليون دولار في السنوات الأخيرة ، وهي تتركز في ثلاث فئات رئيسية : آلات غير كهربائية لتوليد القوى ، وأجهزة مكاتب ، وآلات كهربائية ، وأجهزة محولات ، والتي تمثل في مجموعها مايزيد على ثلثي الواردات الإجمالية من السلع الرأسمالية [أكثر من ٤ بليون دولار] . وتشير البيانات كذلك إلى أن عدداً محدوداً من الدول العربية لديها صناعة هامة للسلع الرأسمالية ، وهي : مصر والعراق ، والمغرب . بعد أن هذه الدول تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد السلع الرأسمالية من العالم الخارجي . والملحوظة الرابعة والأخيرة ، هي أن الأداء التصديري للقطاعات الصناعية في الدول العربية ، ضعيف للغاية ، وأنه باستثناء عدد قليل من اقتصاديات النفط الغنية ، نجد أن العجز في موازينها التجارية من القطاع الصناعي كبير للغاية ، وأنه يمكن علاج ذلك بسهولة بانتهاج السياسات الملائمة للترويج للصادرات .

إن التعاون العربي ذا الشأن ، والذي يتمتع بصفة الاستدامة ، في مجال الصناعة ، ينطلق من حقيقة مؤداها انه لابد أن يحقق غرض كل دولة من الدول الاعضاء في الحصول على مكاسب اقتصادية حقيقية من هذا التعاون ، بمعني أنه لاينبغي أن يكون لعبة صفرية . وتتضمن المكاسب الحصول على أرباح تجارية كبيرة من المشاركة في أسهم المشروعات ، وزيادة حصة الصناعة المحلية ، من الأسواق ، وانخفاض نفقات التشغيل ، واكتساب التكنولوجيا ، والقدرة على التأثير عند التفاوض مع الشركات عبر الوطنية .

وحتى يتسنى للدول العربية التغلب على أهم عقبتين أمام النمو الكفء للصناعة ، وهما : الوصول إلى الأسواق الأجنبية ، والوصول إلى التقدم التكنولوجي والإبتداعات التكنولوجية ، فإنا نقدم بعدد من المقترحات من أجل التعاون الإقليمي :

أ - سياسات الاستثمار :

ينبغي على الدول العربية أن تتخلى عن نظم تراخيص الاستثمار التي عفا عليها الآن ، وأن تقوم بتحرير الدخول لأسواقها تحريراً كاملاً ، باستثناء القطاعات المتعلقة بالأمن ، وقطاعات أخرى محددة تحديداً واضحاً ، وفقاً لمجموعة من المعايير المتفق عليها بشكل عام . وينبغي عليها أن تحدث نوعاً من الانسجام بين قوانين تشجيع الاستثمار لديها ، والمستثمرين الأجانب ، بدلاً من أن تتنافس بشأن الحوافز والمزايا المالية الأخرى التي تقدمها كل دولة . وينبغي معاملة المستثمرين الأجانب على قدم المساواة مع المستثمرين المحليين . والطريقة المثلى الوحيدة التي يمكن للدول من خلالها التمييز ضد المستثمرين الأجانب ، تتمثل في الاختيار الانتقائي لبعض المناطق التي يمكن لبعض الاستثمارات أن تشكل طفرة على التنمية الصناعية المحلية فيها ، طبقاً لمجموعة واضحة من المعايير .

ويعتبر بيع أسهم الشركات العامة في أسواق المال العربية ، أداة هامة لتنشيط وتطوير أسواق المال في المنطقة والاستحواذ على شريحة أكبر من المدخرات الخاصة ، ولتزويد المشروعات بتمويل مشترك ، ومقياساً لتقييم السوق . وينبغي على كل دولة أن تجمع بين خطة التخصيصية PRIVATIZATION لديها وبين الالتزام المؤكد من جانبها بالعمل على إعادة هيكلة الشركات العامة ، في ظل ادارة مستقلة استقلالاً ذاتياً ، بغية الاستفادة من قوة هذه الشركات كعامل رئيسي " للحاق بالركب " في عملية النمو والتنمية .

ب - المشروعات المشتركة :

ينبغي على الدول العربية تشجيع اشتراك المستثمرين الأجانب في المشروعات المشتركة مع الشركات العامة . ولعل أنسب الأشكال التنظيمية التي من شأنها تعزيز إنشاء المشروعات المشتركة بنجاح ، هو نظام الشركات القابضة العامة أو الخاصة التي تستطيع التفاوض من موقع القوة ، بشأن شروط الحصول على التكنولوجيا ، وخطط الدخول للأسواق الأجنبية . ومن الراجح أن يفضل المشتركون الأجانب في حقيقة الأمر ، الدخول في مشروعات مشتركة ، مع ضمانات عامة تقلل من حجم المخاطر . ومن المعروف أيضاً أن الشركات عبر الوطنية قد أصبحت مؤخراً أكثر تساهلاً بشأن شروط الاتفاق .

ولكي تستفيد الدول العربية من السوق العربية الضخمة ، فإنه ينبغي عليها أن تعد خطة لإطلاق أول منتج عربي مشترك من الصناعات الهندسية ، وليكن مثلاً سيارة أو حافلة مصممة تصميماً خاصاً تتفق مواصفاتها والظروف المناخية والأرضية بالمنطقة ، وذلك بالتعاون مع إحدى الشركات العبر وطنية البارزة . وتشير البيانات إلى أن قيمة الواردات العربية مؤخراً من المركبات السرية التجارية ، وسيارات الركوب ، قد بلغت ٨ر٨ بليون دولار ، و ٨ر١ بليون دولار لكل منهما على التوالي .

جـ - السياسات التجارية :

ينبغي على الدول العربية العمل على إجراء دراسة مقارنة عن الحواجز التجارية [جمركية وغير جمركية] التي تفرضها حالياً كل دولة عربية على جميع المنتجات المصنعة من بلدان عربية أخرى ، ومن بقية دول العالم . ويجب أن تقيم الدراسة ، أثر هذه الحواجز التجارية على التجارة البينية الإقليمية ، وأن تقترح منهجاً زمنياً للإلغاء التدريجي للحواجز غير الجمركية ، وتخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية العربية .

وينبغي توجيه اهتمام جاد نحو إنشاء مؤسسة عربية للترويج التجاري ، تكون مسئولة عن تزويد المصدرين والمستوردين بجميع الخدمات المتعلقة بالتجارة ، بما في ذلك : معلومات عن المنتج والسلعة ، من دليل يضم قاعدة للبيانات ، ويربط بين قواعد البيانات الوطنية ، واتجاهات السوق [الإقليمية والدولية] ومعلومات احصائية تجارية عن كل بند من البنود السلعية عن جميع البلاد العربية ، على أساس دوري منتظم ... الخ.

وينبغي على الدول العربية كذلك تقييم تجارب النجاح السابقة بالنسبة لإنشاء شركات تجارة عربية ، ودراسة احتمالات إنشاء مشروعات جديدة ، يمكن أن تتخذ نمطا من الأنماط العديدة التي تعمل حالياً على الصعيد العالمي .

د - السياسة الصناعية :

ينبغي على الدول العربية مجتمعة ، وضع خطة لإقامة عدد من الصناعات الأساسية ، التي ترى أن لها مزايا نسبية ديناميكية واحتمالات كبيرة للنمو ، والتي يمكن للتعاون فيها أن يرفع معدل العائد عليها . ومن الصناعات والقطاعات الفرعية التي تستحق الأهتمام والدراسة : السلع الرأسمالية ، والسلع البتروكيماوية اللاحقة ، وبعض الصناعات المعدنية ، والالكترونيات الدقيقة ، والبرامج Software . وفي كل مجال من هذه المجالات ، يمكن تحديد خطوط معينة كمنافذ محتملة .

ويمكن كذلك متابعة برامج البحوث والتطوير المشتركة ، ذات التطبيقات الصناعية ، في بعض المجالات مثل : الطاقة المتجددة ، وتحلية مياة البحر ، ومواد البناء ، ومعدات الري ، والتكنولوجيا الحيوية ، والتي يمكن أن تكون عنصراً مكملاً ومساندا لنمو القطاعات الصناعية ذات الصلة ، وتوفر الفرص من أجل استثمارات جديدة . وينبغي كذلك إيلاء اهتمام نحو إنشاء مكتبة مرجعية إقليمية كومبيوترية ، بشأن عمليات البحوث والتطوير الجارية في العالم ، في جميع فروع قطاعات الصناعة القائمة ، وكذلك بالنسبة للصناعات التي يقال عنها : " إنها الصناعات المحتملة الجديدة للمستقبل . ويجب ربط هذه المكتبة مع مراكز البحوث الوطنية والإقليمية ، ويجب تشجيع الاستفادة منها داخل الصناعة ذاتها .

ومن بين تلك الصناعات ذات الاحتمالات الكبيرة في النمو ، ينبغي على الدول العربية أن تبادر بتحديد عدد من القطاعات الفرعية المؤهلة للتكامل الإقليمي القائم على دراسة الأسواق [حجم الأسواق المحتملة ، وحجم السوق الإقليمي ، والطلب العالمي المتوقع] والامكانيات الإقليمية ، وتوقعات المستقبل العالمي ، والمزايا التكنولوجية. وينبغي دراسة مختلف الخطط والإطار الزمني للتنمية .. وحتى وقع الاختيار على قطاعات فرعية محددة ، يجب إعداد برنامج من أجل دعمة وإعادة هيكلة وتكامل كل قطاع من تلك القطاعات الفرعية ، كما يجب أن يولي اهتمام خاص إلى العمر الافتراضي

المتوقع للمصانع القائمة وإعادة نشر العمالة . ويجب أن يتضمن كل برنامج ، استثمارات من أجل الهيكلة الفنية والمالية للمصانع الصالحة للبقاء ، ومراحل انتهاء المصانع العتيقة ، واعادة التوطين حيثما يكون ذلك ضرورياً ، وتنفيذ خطط التوسع .

وثمة ثلاثة معايير ، يمكن للمرء من خلالها ، أن يحكم على ما إذا كان أحد القطاعات الفرعية في الصناعة ، يتملح أن يكون مرشحاً للتعاون الإقليمي: فرص الإحلال محل الواردات ، مع وجود مزايا نسبية ديناميكية - فرص التكامل اللاحق في سلع ذات قيمة مضافة عالية - فرص التكامل الأفقي للقطاعات القائمة ذات المزايا النسبية العالية . ويمكن استخدام المعيار الأول لانتقاء مشروعات جديدة ، يمكنها الاستفادة من مزايا السوق العربية الضخمة ، كسوق واحدة ، في أوضاع تحول فيها اقتصاديات النطاق - من ناحية العرض - بين أى دولة وبين القيام باستثمارات صالحة للإحلال محل الواردات ، تعتمد على السوق المحلى وحده في هذا البلد . ويمكن استخدام المعيار الثاني ، لتحديد المشروعات ، التي تعتمد جدواها ، على استغلال فروع الصناعة الموجودة ، والتي تقوم على موارد، تكفل مزاياها للمنطقة العربية ، سلعاً وسيطة منخفضة التكاليف ، والتي يمكن إدخاله مزيد من التصنيع عليها ، بحيث تتحول الى سلع ذات قيمة مضافة عالية ، من أجل السوق الإقليمية ، وأسواق التصدير . ويمكن استخدام المعيار الثالث ، لانتقاء بعض القطاعات الفرعية القائمة ، التي يمكن للتكامل الإقليمي الأفقي فيما بينها ، أن يشجع عمليات الدمج ، وترتيبات التعاقد من الباطن بين شركات من دول عربية مختلفة ، وأن يزيد من الكفاءة الإنتاجية ، والقدرة على المنافسة ، والتوسع السريع لمواجهة الطلب في سوق إقليمي ينمو بسرعة ، وخصوصاً في السلع الاستهلاكية .

١ - الإحلال محل الواردات مع وجود مزايا نسبية ديناميكية :

يتعلق المعيار الأول بسياسة الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي ، بالنسبة للسلع التي تشكل قيمة كبيرة للمنطقة العربية ، بالمعنى المطلق ، أو بالنسبه الى المستويات الفعلية والمتوقعة ، للاستهلاك الإقليمي . وبالإضافة الى ذلك ، فلابد أن تتمتع هذه السلع بالحد الأدنى من الخصائص الضرورية ، من أجل سلامتها الاقتصادية للإنتاج في المنطقة ، في الأجل المتوسط والأجل الطويل [مثل إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، والتدريب من أجل الوصول الى المهارات السلائمة] . ووسائل النقل [مثل سيارات الركوب] ، هي أحد المجالات التي تتيح فرصه عظيمه لقيام تصنيع للإحلال محل الواردات ، وذلك بالنظر الى قيمة الواردات الاجمالية منها [انظر جدول ١] . ومن بين السلع الرأسمالية الأخرى التي يمكن أن تستفيد من زيادة التوسع فيها ، آلات توليد الكهرباء ، والأجهزة المكتبية ، والأجهزة الكهربائية ، وأجهزة التحويل ونقل الحركة . وتمثل هذه القطاعات الفرعية الثلاثة ، مجتمعة ، النصيب الأكبر من واردات السلع الرأسمالية [أنظر جدول ٥ في الملحق] .

جدول (١) : واردات وصادات الدول العربية ، من بعض السلع الرأسمالية (١٩٩٢) :

بالمليون دولار أمريكي

	أجهزة غير كهربائية	أجهزة كهربائية	معدات نقل
اجمالي الواردات العربية	١٠ر٢٢٨	٦ر٠٥٧	١٣ر٣١٥
واردات من دول عربية	١٨١	١٢٠	٩٠
اجمالي الصادرات العربية	٣٢٤	٦٠٦	٣٢٢

ملحوظة : الدول المعنية هي مجموع دول الشرق الأدنى حسب تعريف اليونيدو ، باستثناء تركيا ، وإيران ، وقبرص ، التي تم استبعادها من مجموعة هذه الدول . ولهذا فإن الأرقام المذكورة تغطي جميع الدول العربية ، باستثناء الصومال ولبنان وموريتانيا وجيبوتي .

المصدر : اليونيدو : شعبة الإحصاءات الصناعية ، التابعة لقسم المعلومات والبحوث ، قاعدة البيانات الاقتصادية العالمية ، ١٩٩٤ .

وسوف تكون السياسة الصناعية ، على المستويين الوطني والإقليمي ، ذات أهمية بالغة ، لنجاح إنتاج سلع جديدة ، من أجل السوق الإقليمي ، وسوف يكون من الضروري ، إجراء مشاورات وعمليات تقييم واسعة ، للنظر في البدائل ، عند اختيار مجموعة فرعية نوعية من السلع ، المندرجة في إحدى الفئات السلعية ، مثل السلع الرأسمالية . ولابد من الابتعاد عن الأساليب السابقة في تحديد وتخطيط مشروعات جديدة ، لأنها تميل في تعاملها مع الاستثمار الصناعي إلى التركيز بشكل ضيق على بعض المتغيرات ، مثل : حجم السوق الوطني ، والتقديرات الخام للمدخرات ، من أجل ميزان المدفوعات ، ومستتبعات العمالة للمشروعات. وبدلا من ذلك ، يجب أن يركز التقييم على منظور أوسع ، لمتطلبات التشغيل الكفء ، ويجب أن ننظر أنماط السوق ، إلى الجوانب الديناميكية العالمية ، واحتمالات السوق ، وبالاضافة الى المتغيرات المعيارية ، المستخدمة في تقييم المشروعات ، فإنه لابد من تحليل دقيق ، للمتطلبات التكنولوجية ، والادارية ، والمهارية ، في جانب العرض ، حتى لاتتعسر الاستثمارات على المصنع ، والمعدات ، وإنما تمتد الى تنمية الموارد البشرية ، وعمليات البحوث والتطوير ، من أجل الارتقاء المستمر بالمهارات ، والتقدم التقني المستديم ، في تلك المجالات المنتقاه ، التي مررت المنطقة العربيه تركيز جهودها فيها .

ولابد أن نبتعد عن تحيز تقليدي آخر ، عند انتقاء " الجياد الرابحة " ، مفاده أن المكاسل المسبق ، شرط ضروري ، لنجاح المشروعات الصناعية . فالصلاحية

الاقتصادية لأى مرحلة من مراحل المعالجة التصنيعية ، هى عملية مستقلة ، عن وجود المواد الخام و/ أو السلع الوسيطة المعالجة المستخدمة فى تلك العملية ، وقد تم إثبات ذلك بالتجربة ، من خلال قصص النجاح ، لعملية التصنيع فى دول الاسيان ASEAN . وسوف تتوقف تكاليف ومكاسب التركيز على صناعة الجرارات ، أو معدات الرى ، أو آلات النسيج ، سوف تتوقف الى حد بعيد ، على المعرفة والمهارات المتعلقة بالعمليات الإنتاجية لهذه السلع ، والأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة ، كما تتوقف على القيمة المضافة ، من جانب هذه العمليات ، وليس على الإنتاج المحلى ، أو إمكانية الحصول على الآلات ، والمحركات ، ومنتجات المطاط ، والمعادن الخاصة ، والمكونات الأخرى ، التى تستخدم كسلع وسيطة .

وعلاوة على ذلك ، فإنه من المهم أيضا ، حساب التكاليف والمكاسب ، بالاسعار الدولية والابتعاد عن مزالق تحديد الأسعار المحلية ، التى إما أن تفرط أو تبالغ فى نفقة الاختيار ، للمدخلات والمخرجات . ويصدق هذا بصفة خاصة ، على صناعات التجميع ، فى قطاع الصناعات الهندسية ، حيث قام عدد كبير من الدول العربية ، بتشجيع الاستثمارات العامة أو الخاصة ، التى تقوم على أساس حماية جمركية شديدة ، لبعض السلع مثل: الالكترونيات الاستهلاكية ، وسيارات الركوب . وفى أغلب الأحوال ، نجد أن لهذه المشروعات قيمة مضافة لاتكاد تذكر ، بل قيمة مضافة سلبية فى بعض الأحيان ، وكان من الممكن تفادى ذلك ، لو استفاد تقييم المشروع من الأسعار العالمية . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن مجموعة كبيرة من مشروعات السلع الرأسمالية ، التى تتمتع بقيمة مضافة كبيرة ، بينم تجاهلها ، لأنها لاتتلقى أى حماية . ومن ثم فإن التحليل الملائم للتكلفة / الربح ، يصبح أمراً ضرورياً ، لكى يحدد من داخل كل فئة من فئات السلع الرأسمالية: ومركبات النقل ، والسلع الهندسية الأخرى ، تلك المجموعات السلعية المنتقاة ، التى تتمتع - من خلال التعاون الاستثمارى العربى - بمعدلات مرتفعه ومستديمة من العائد .

٢ - التكامل اللاحق فى السلع ذات القيمه المضافة العالمية :

يتصرف المعيار الثانى ، إلى التكامل الرأسى اللاحق ، فى إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية . تتمتع بمزايا نسبية ، سواء فى الأسواق الإقليمية ، أو العالمية . ومن شأن التعاون الإقليمى ، التنسيق بخصوص تصميم وسمم المشروعات المقترحة ، لتفادى الازدواج الإقليمى ،وتعظيم المزايا التى يمكن لهذه المشروعات الحصول عليها ، من استخدامها لسوق عربية كبرى ، تعد قاعدة لدخول الأسواق العالمية . ويوضح الجدول (٣) مجال الإنتاج فى بعض الصناعات اللاحقة المنتقاة ، التى تتمتع بوجود قاعده ضخمة من الموارد ،بالإضافه الى كونها من الصناعات التى تستخدم الطاقة بكثافة.والصناعة الأولى المرشحه لذلك ،هى صناعة البتروكيماويات اللاحقة والتى يبلغ نصيب الواردات منها الى المنطقة العربية ، حاليا ، ٢٢٥ مليون

دولار ، من بينها ٣٤٪ فقط واردات من الدول العربية منها . وقد وصل إجمالي الصادرات العربية منها الى ١٢٥دولار سنة ١٩٩٢من إجمالي تجارة السوق العالمي في هذه السلع ويبلغ ٥٥٤ه مليون دولار . وبالمثل ، فإن المطاط الصناعي ، والحديد والصلب ، والسلع المعدنية الأخرى ، هي قطاعات يمكن أن تستفيد من زيادة التوسع فيها [أنظر جدول ٦ في الملحق ، للوقوف على متوسط الاستهلاك الظاهر ، في صناعات منتقاه] .

جدول (٢) : واردات وصادرات الدول العربية من بعض الصناعات اللاحقة (١٩٩٢) :

بالمليون دولار أمريكي

	سلع متنوعة أساسها التبرول والفحم	مطاط صناعي	حديد وصلب	منتجات معدنية مع أستبعاد الآلات
اجمالي الواردات العربية	٢٢٥	١ر٤٤١	٥ر٨٤٦	٤ر٥٣٦
الواردات من دول عربية	٥٥	٥٤	٥٩٧	٢٣٣
اجمالي الصادرات العربية	١٢٥	٥٨	٦٩٤	٣١٨

المصدر : نفس مصدر الجدول (٢) .

إن كثيرا من البلدان العربية ـ ولاسيما البلدان الغنية بالنفط ، والتي تتمتع بمزايا نسبية في الصناعة القائمة على الطاقة ـ قد قامت باستثمارات ضخمة ، في عمليات المعالجة الاولية للمنتجات المستمدة من الصناعات الاستخراجية [البترول والغاز] ، وكذلك في المراحل الثانوية ، مثل : البتروكيماويات ، والأسمدة ، ومواد البناء . وهذه التنمية السريعة في الثمانينيات ، قد خلقت ظاهرة جديدة ، في بنية الصناعة في المنطقة العربية ، وتمهد الطريق أمام المزيد من التنوع النابع في الأنشطة التكميلية اللاحقة ، في هذه القطاعات ، الأمر الذي يعد بقيمة مضافة كبيرة ، حينما يتم القيام بهذه الأنشطة على النطاق الاختياري . ومع الدراسة الواعية لاحتمالات السوق ، في المنطقة العربية ، وفي بقية أنحاء العالم .

وتتيح هذه الفئة الثانية "للتكامل اللاحق " ـ شأنها الفئة الأولى للقطاعات الخرسانية المقترحة من أجل التعاون الإقليمي العربي ، والتي تقوم على الإحلال محل الواردات ـ سلسلة واسعة جداً من الأنشطة المرشحة ، للمشروعات الاستثمارية المنسقة . ومرة أخرى ، فإن المعيارين الأساسيين اللذين لابد من أخذهما بعين الاعتبار ، عند الاختيار من بين البدائل الممكنة ، هما : المتطلبات التكنولوجيه

والمهارية ، فى جانب الانتاج ، والتغيرات السريعة فى ظروف العرض والطلب ، فى جانب السوق . ولقد جرى تقديم اقتراحات عديدة محددة ، للاستثمارات التكميلية اللاحقة ، من جانب هيئات متخصصة ، وعلى الحكومات العربية ، أن تولى الاعتبار اللازم لهذه الاقتراحات .

٣ - التكامل الأفقى من أجل التوسع التنافسى :

ينصرف المعيار الثالث ، الى التكامل الأفقي للصناعات القائمة ، التى تتمتع بمزايا نسبية حالية ومستقبلية ، بحيث تستحوذ على مزايا إعادة الهيكلة على امتداد البعد الإقليمى . وتتمثل المزايا المكتسبة من البعد الإقليمى ، فى وجود سوق أكبر أمام أى منتج ، ومايرتبط بذلك من مزايا اقتصاديات النطاق ، وإعادة التوطن للاستفادة من وجود السلع الوسيطة ، والعمالة ، والخدمات الصناعية المتاحة ، فى المنطقة العربية . ويشير الجدول (٣) إلى بعض السلع الاستهلاكية المنتقاة ، التى تمثل شريحة ضخمة من إجمالى الواردات ، والتى يمكن التوسع فيها ، بحيث تسمح الطاقة الانتاجية القائمة الآن بالفعل ، بتلبية الطلب الحالى ، الذى يجرى تغطيته الآن عن طريق الاستيراد .

إن صناعات السلع الاستهلاكية [صناعة الأغذية ، والتبغ ، والمنسوجات ، والأقمشة ، والجلود ، والأثاث ، والأدوية ، ومواد التجميل ، ومختلف الأجهزة المنزلية من قطاع الصناعات الهندسية] لاتزال تمثل أكثر من نصف القيمة الإجمالية المضافة ، في المنطقة العربية ، فى قطاع الصناعة . ولقد كان من شأن سياسات الحماية التجارية ، والتحكم فى الأسعار ، والمواقف المتحيزة التى تتمثل فى التمييز ضد صغار المنتجين [من حيث إمكانية حصولهم على الائتمان ، أو المناطق التى بها خدمات ، أو التدريب وتكوين المهارات] أن عملت على تقليل فرص رفع مستوى الكفاءة ، والإنتاجيه ، واستغلال الطاقات ، والتأهيل ، واللحاق التكنولوجى ، وتسويق الصادرات . ومع ذلك ، فإن جميع هذه الصناعات ، تحظى بمزايا نسبية ، وأمامها فرص طيبة للنمو ، اعتماداً على التزايد السكانى السريع ، وزيادة الدخول فى المنطقة العربية ، فضلاً عن احتمالات التصدير إلى بقية أنحاء العالم ، اذا ماوضعت السياسات فى نصابها الصحيح ، بحيث تصحح الاختلالات الموجودة .

وسوف يستفيد التعاون الإقليمى فى هذه المجموعة الثالثة من الصناعات، أقصى استفادة ، من تخفيض الحواجز التجارية ومشكلات الاستثمار ، الى حد من مجال المنافسة الفعالة ، والتعاون المثمر بين الأعداد الهائلة من الشركات التى تعمل فى هذه القطاعات الفرعية على امتداد المنطقة ، وبالنظر إلى سعة الشامل الإقليمى على مستوى المجموعة الأوسع ، فإن المرء ليستطيع أن يقدّر أن احتمالات المكاسب التى تجنيها جميع الدول الأعضاء فى المجموعة الإقليمية العربية ، سوف

تتحسن في الأجلين المتوسط والطويل . ومع سير عملية تحرير التجارة ، فإن ذلك سوف يساعد على زيادة عملية إعادة الهيكلة ، وعملية الاندماج في كل فرع من الفروع ، بحيث يرتفع مستوى الكفاءة في جميع مصانع الإنتاج الموجودة ،كما تزداد القدرة على المنافسة ،إزاء المنتجين في بقية أنحاء العالم . ولقد غدت هذه العملية، عاجلة وملحة للغاية ، حيث تفرض جولة أورجواى ، جدولاً زمنياً صارماً ، بشأن الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية ، على مستوى العالم .

جدول (٣) : واردات وصادرات الدول العربية من بعض السلع الاستهلاكية (١٩٩٢) :

بالمليون دولار أمريكي

	أدوية وعقاقير	أغذية مصنعة	منسوجات	أحذية
اجمالي الواردات العربية	٢٠٠	٢٦ر٥٠٦	٥ر٢٣٣	٤٣٨
الواردات من دول عربية	لايوجد بيانات	٧٦٦	٢٦٦	٥٨
اجمالي الصادرات العربية	لايوجد بيانات	١ر١٦١	١ر٦٢٨	٢٤٥

وينبغي على الدول العربية كذلك العمل على إقامة مراكز أبحاث متطورة في الصناعات النوعية ، تنخرط في عمليات البحوث والتطوير ، والتدريب في مجال الانتاج ، والتصميم ، والتحديث ، ومراقبة الجودة ، ودراسة الأسواق . وتقوم هذه المراكز بتقديم الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية ، إقليمياً ، ودولياً ، والعمل كجهة دعم رئيسية لبناء قدرات الجهاز الفني في كل صناعة في الإقليم . ويقوم كل مركز بوضع دليل بالكومبيوتر ، مزود بفهرس للاستشاريين الإقليميين ، والبيوت الاستشارية حسب مجالات الخبرة في جميع الخدمات المتعلقة بالصناعة .

هـ - السياسة البيئية :

إن التزام الحكومات العربية باتخاذ سياسة مشتركة ، بخصوص وضع تشريع بيئي وتنفيذه ، وتسعير الطاقة حسب دقة الاختيار ، والأخذ بنظام الحوافز على المستوى الوطني ، سوف يكون له آثار إيجابية هامة ، في تجنب المزيد من التدهور البيئي ، وفي اقتسام أعباء مكافحة التلوث ، اقتساماً عادلاً ، بين الدول العربية ، وفي مساعدة الصناعات التي ترتفع تكلفتها ارتفاعاً غير عادي بسبب تطبيق المعايير البيئية - بما في ذلك الصناعات الضخمة التي تقوم على كثافة استخدام الطاقة [مثل صناعة الاسمنت ، والأسمدة] والمصانع الصغيرة ، الأقدم نسبياً ، في قطاعات نوعية معينة مثل : المعادن، والدائن [البلاستيك] . ويمكن للحوافز أن تكون في شكل إجراءات مالية ، أو دعم مالي مباشر للمشروعات لاستخدام تكنولوجيا الإنتاج الأنظف . وعلى سبيل الموازنة بين

الأمور، فإنه يبدو أن مكاسب الأجل الطويل التي تعود على كل اقتصاد من حماية البيئة في شكل كفاءة إنتاجية أعلى، وتكاليف تلوث مباشرة وغير مباشرة أقل، ووصول الى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بطريقة أمثل - تفوق التكاليف الرأسمالية التي يتحملها أصحاب المشروعات، والتكاليف المالية التي تتحملها الحكومات بسبب تقديم الحوافز، وتنظيم، ومتابعة، والحفاظ على المعايير المشتركة المتفق عليها إقليميا من أجل حماية البيئة.

و - برنامج العمل :

حتى يتسنى للتعاون الإقليمي، أن يسير وفق خطة عمل منسقة وممكنة التنفيذ، فإنه ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات العلمية، قبل شنّ الإجراءات السياسية المقترحة، التي يتعين على السلطات الحكومية المعنية القيام بها، بعد الموافقة عليها، من خلال التشاور بين الأجهزة الحكومية المختلفة، ويمكن أن يعهد كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO واليونيدو UNIDO، بمهمة دراسة مختلف أشكال التعاون وخياراته المتعددة، وبشكل أكثر تخصيصاً تحديد وتقييم القطاعات الفرعية، من أجل التنمية الصناعية والتكامل في المنطقة العربية. ويمكن لهاتين المؤسستين المتخصصتين، أن تبدأ - بحكم خبرتهما العظيمة - في تحديد المعايير الفنية والاقتصادية، وتحديد المتغيرات الهامة التي يمكن الاسترشاد بها في اختيار مجالات التعاون، وإجراءات التكامل.

وتضم المجموعة العريضة من الفئات المهنية، الضرورية للتنمية الصناعية: المديرين، والعلماء، والفنيين، والمهندسين المتخصصين، والمشرفين، والفنيين ... الخ وفي ذات الوقت، تأتي ثمة حاجة، إلى وجود خدمات مساندة، بمستلزم الإنتاج، ومراقبة الجودة. ولقد أشار التقييم الذي أجرته " المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO، بشأن قدرات الموارد البشرية، في المنطقة، إلى أن ثمة حاجة ملحة، إلى تطوير برامج التدريب، على المستويين الإقليمي، ودون الإقليمي، وذلك في المجالات التالية :

- تدريب العمال المهرة، وشبه المهرة.
- تدريب فئة الإدارة الوسطى.
- برامج تدريب قصيرة الأجل لمستويات الإدارة العليا.

برامج تدريب للخدمات الاستشارية الصناعية، والخدمات الاستشارية الهندسية.

وبناء على ذلك، اقترحت المنظمة إعطاء الأولوية لإنشاء مراكز للتدريب، على المستوى الإقليمي، وتدعيم إمكانيات مراكز التدريب القائمة، أو التوسع فيها.

مقدمـــة :

لايزال على الدول العربية أن تسعى للوصول إلى مرحلة النمو الذاتى المتواصل ، والتنمية المستديمة وبينما نجد أن جميع هذه الدول - باستثناء الدول الأقل نمواً من الناحية الاقتصادية - قد أحرزت مكاسب مؤقته كبيرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أثناء فترة الازدهار البترولى فى السبعينيات ، إلا أننا لانجد دولة عربية واحدة ، استطاعت تسخير هذه الثروة المفاجئة ، وتأمين طريق النمو المستديم إلى المستقبل . ومنذ منتصف الثمانينيات ، عانت دولة بعد أخرى من الركود الاقتصادى ، والبطالة ، والعجز الداخلى والخارجى ، وزيادة الديون الخارجية . والتنبؤات غير مبشرة بالنسبة لأى انتعاش فى أسعار البترول أو الطلب عليه . كما أن معدلات التبادل التجارى للدول العربية الأخرى التى تعتمد فى صادراتها على المواد الخام الأخرى [مثل الفوسفات والقطن] من المرجح أن تظل غير مواتية .

وعلاوة على ذلك ، فإن تعاظم أهمية الإقليمية ، والأثر المتوقع للجات ، والصعود المستمر لدول الأسيان ASEAN ، من المرجح أن تحول التجارة بعيداً عن الدول العربية ، ولصالح الدول الأعضاء فى الكتل التجارية الجديدة [الاتحاد الأوربى EU ، ومنطقه التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA] ولصالح دول الأسيان ، وعدد محدود من البلدان الأقل نمواً والتى تستطيع أن تستجيب للتحديات العالمية . وهكذا تواجه الدول العربية بمجموعة من الظروف فى السوق العالمية ، لها مستتبعات خطيرة على النمو ، مالم تبذل جهود منسقة لتغيير بنية اقتصادياتها ، بحيث تنأى بها عن الاعتماد على تصدير المواد الخام ، والسلع الوسيطة ذات القيمة المضافة المنخفضة ، والاتجاه صوب السلع الصناعية ذات القيمة المضافة العالية . إن الأصول العربية الأكثر وفره والأقل تقدماً هى الموارد البشرية ، مع اضافة ٥٣ مليون نسمة أخرى إلى سكان الوطن العربى خلال العقد الماضى . ولايزال يتعين على البلاد العربية وضع السياسات التى من شأنها زيادة معدل اشتراك القوى العاملة فى كل دولة ، وتخفيض معدل البطالة الصريحة والمقنعة ، وزيادة إنتاجية العامل ، ومن ثم زيادة الأجور والدخول ، واستغلال هذه السوق الاستهلاكية الضخمة والمتعاظمة لصالح الصناعات الوطنية التى تخلق بدورها فرصاً للعمل ، والنمو المستقبلى . ومن أهم أوجه النهوض بالعنصر البشرى ، الاهتمام بالتدريب ، ومجال التدريب الصناعى ، هو أحد المجالات الرئيسية التى سوف تستفيد - أو تحقق الأهداف المرجوة منها - من التعاون بين البلاد العربية ، على كلا المستويين : الإقليمى ، ودون الإقليمى ، بسبب وجود عدد كبير من مراكز التدريب المتخصصة ، وبرامج التدريب المنظمة داخل المصانع ، فى دول المنطقه ومانحتاج إليه الدول العربيه هو أن ينطلق الدائره من مثالها ، حيث تترجم مزايا الدخول المرتفعة فى هذه الدول إلى نشاط اقتصادى داخلى كبير ، يتضمن الإنتاج الصناعى والتشغيل بدلاً من الاعتماد المستمر على السلع الصناعيه المستورده . ولابد أن تتحول الدول العربية من دول اقتصادات استهلاكية إلى دول اقتصاديات إنتاجية ، مع الجمع بشكل ملائم بين الحوافز والإنضباط المؤسسى داخل كل دولة وعلى المستوى الإقليمى .

لقد كان أداء الصناعه العربيه أداء متفاوتاً ، وقد قطعت بعض الدول العربية خطوات هائلة فى إقامه صناعات تنافسية عالميه باستخدام أحدث التكنولوجيات التى تمكنها من تنمية صناعات

لاحقة أفقية ورأسية من أجل مزيد من التصنيع ، بينما لم تقم دول أخرى بتنظيم هذه الآليات الضرورية لاستيعاب التقدم التكنولوجي ، والحفاظ على قدرتها التنافسية . والنتيجة هي أن عدداً كبيراً جداً من القطاعات الفرعية في العالم العربي ، تعجز عن المنافسة في السوق العالمي أو السير في طريق النمو المستديم الذى يولد فرص العمل ، والمدخرات ، والعملات الأجنبية .

وتوضح الشواهد الدولية أن القطاع الصناعي هو أكثر القطاعات قدرة على القيام بدور قاطرة النمو ، إذا ماسمح لها بالسير على الطريق الصحيح الذى يعزز قدرتها على اكتساب التقدم التكنولوجي ، وتوفير فرص العمالة ، والحصول على الفوائض الصافية لموازين المدفوعات ، وأن يصبح هذا القطاع المصدر الرئيسي للمدخرات والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد . والتحدى بالنسبة للمنطقة العربية ، هو إعادة نشر القاعدة الصناعية الهامة لديها حتى يتسنى لها الاستفادة من مزايا القدرة الاستيعابية المجهزة ، وإعادة هيكلة الشرائح الأضعف فيها ، والتحول من توجهاتها الداخلية ، إلى المنافسة الديناميكية في السوق العالمي . والعمل مطلوب على جبهة السياسة الاقتصادية الكلية والجزئية وعلى المستوى المؤسسي وتطبيق سياسة الحوافز على المستوى المحلي والإقليمي .

إن عملية المواءمة البنيانية الجارية الآن ، تتيح فرصة حقيقية من أجل ترجمة الإصلاحات الداخلية إلى تنسيق وتعاون إقليميين ، من خلالهما تتعاظم الاحتمالات المستقبلية للقطاع الصناعي لكل قطر عربي ، من أجل نمو سريع ، وقدرة فائقة على المنافسة .

وبالتوازى مع عملية الإصلاح الاقتصادى والمواءمة البنيانية ، الجارية الآن ، فإن الدول العربية سوف تستفيد استفادة كبيرة من وضع سياسة صناعية فعالة ، تتوخي الاستجابة للتحديات والفرص ، حتى يلحق القطاع الصناعي فيها بركب التقدم ، وخصوصاً إذا ماتم التنسيق بين السياسات الصناعية المنفردة ، للدول العربية . ولابد من السعي وراء ثلاثة أنواع من الفرص ، لرفع مستوى القدرة على المنافسة ، ودرجة التنوع في القطاع الصناعي ، في العالم العربي : فرص التوسع في الإحلال محل الواردات ، وفرص التكامل اللاحق ، وفرص التكامل الأفقي . وفي عام ١٩٩٢ بلغ اجمالي واردات الدول العربية من السلع المصنعة ٨٣ر٤ بليون دولار ، كان من بينها ٨ر٥ بليون دولار فقط واردات من نفس المنطقة ، بينما تزيدت الصادرات العربية من السلع المصنعة عند ٣ بليون دولار ، أى ١٪ فقط من إجمالي الصادرات الصناعية العالمية [٣٢ بليون دولار] . إن التحديات كبيره ، واحتمالات تحسين الأداء بالنسبة للصادرات الصناعية العربية ، احتمالات جبارة .

وهناك من ثلاث مجموعات من الفرص ، لزيادة مستوى القدرة على المنافسة ، ودرجة التنوع الصناعي في العالم العربي : فرص من أجل مزيد من الإحلال محل الواردات ، وفرص من أجل التكامل اللاحق ، وفرص من أجل التكامل الأفقي . وفي سنه ١٩٩٢ قدرت القيمة الإجماليه لواردات البلاد العربيه من السلع المصنعه بـ ٨٣ر٤ بليون دولار ومنها فقط ٨ر٥ بليون دولار (٦٪) من داخل المنطقة العربية نفسها . أما الصادرات العربيه من السلع المصنعه ، فقد توقفت في نفس السنة عند ٣ بليون دولار ، أى ١٪ فقط من الصادرات العالمية للسلع الصناعية [٣٢ ألف بليون دولار] . إن التحدى لكبير ، واحتمالات تحسين الأداء التصديرى للسلع الصناعية العربية ، احتمالات جبارة .

١ - التغيرات الرئيسية في والقطاع الصناعي على مستوى العالم :

أ - البيئة العالميه المتغيرة ، في مواجهة النشاط الصناعي :

١) ظهور ثلاث كتل اقليمية رئيسية :

على خلاف القوة العسكرية والسياسية التي غدت الولايات المتحدة الامريكية قطبها الوحيد لتفردها باحتكار المسرح العالمي [بعد انهيار الاتحاد السوفيتي] ، تحول النجاح الاقتصادى من هيمنة الولايات المتحدة لكي يشاركها فيه مركزان آخران لايقلان عنها قوة ، يدوران حول المجموعة الاوروبية واليابان : العملاقان الاقتصاديان الجديدان في العالم . والتكامل الاقليمي حول هذه الأقطاب الثلاثة يسير بسرعة عالية ، مستنداً الى التقدم الاقتصادى والتنظيمي والتكنولوجي الذى حققته النواه . والاستراتيجيات التنافسية لهذه المجموعات الثلاث من اللاعبين ، ذات توجهات رأسماليه قوية، إلا أنها تختلف في أساليب التشغيل لديها ، وفي مدى التدخل الحكومي . أما في بقية العالم ، فإن الأساليب الاشتراكية في التصنيع ، آخذة الآن في الاختفاء السريع [مع السعي الحثيث لدول أوروبا الشرقية للانخراط في المجموعة الاوروبية] وإفساح المجال لأشكال مختلفة من التعاون الصناعي والتجارى .

إن التعاون الثقافي داخل كل كتله من الكتل الاقليمية الثلاث ، ينطوى على ترشيد هام ومستمر وإعادة هيكلة لصناعة تلو أخرى ، استجابة للتخفيض في مستوى الحماية في كل دولة بالنسبة للدول الأعضاء الأخرى في الإقليم . ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال ، بدأ هذا التعاون مبكراً بصناعات الغزل والصلب ، تلتها صناعة المنسوجات ، ثم مؤخراً صناعة سيارات الركوب. وفي جنوب شرقي آسيا ، فإن نموذج " الإوزة الطائرة " قد سمح بمناهج أكثر ترتيباً وتنظيماً في إعادة الهيكلة ، بدأته اليابان ، وتبعها الجيل الأول من النمور التي قامت تدريجياً بإعادة هيكلة تلك الصناعات التي تعتمد على العمالة المكثفة ، والتخلي عنها مثل [صناعة الأقمشة ، الالكترونيات ، السلع الهندسية] ، وفتح أسواقها أمام الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة الآسيان ASEAN . ومن المنتظر أن تتم عملية إعادة الهيكلة ذاتها في منطقة التجارة الحرة لامريكا الشمالية NAFTA حيث تبدأ الصناعات التي تعتمد العماله الكثيفة في الولايات المتحدة وكندا التحول بالتدريج نحو المكسيك والعكس صحيح . والميزة هي زيادة التخصيص والتكامل بين الدول في كل إقليم ، وكذلك تحسين مستوى التكامل الرأسي لصالح المصانع الأصغر والأكثر كفاءه ، والتي سمح المكونات على أساس التعاقد من الباطن ، وزياده التجارة البينية في الإقليم . وتشير الأرقام الى ارتفاع هائل في نسبب التجارة البينية الإقليمية بالنسبة للتجارة الإجمالية لكل إقليم من الأقاليم الثلاثه . وبحلول عام ١٩٨٩ بلغت التجارة الإقليمية البينية ٩ر٥٨٪ من إجمالي تجاره المجموعة الأوروبية و ٤ر٣٧٪ بالنسبة لشرق آسيا ، و ٣ر٣٦٪ بالنسبه لامريكا الشمالية .

وعلى النقيض مما سبق ، نجد أن التجارة البينيه للدول العربية لاتزال تمثل ١٠٪ فقط من تجارتها بعد ٧٪ سنة ١٩٨٠ . وإحدى السمات الاخرى لهيكل الصناعة في الدول العربية ، هي التركيز المتشابه الى حد كبير بالنسبة للتوسع في قطاعات فرعية معينه [مثل : الصلب ، والالمونيوم ، والبتروكيماويات ، والاسمدة ، والكيماويات الاساسية الاخرى] وإهمال بعض القطاعات [مثل : السلع الرأس مالية والصناعات البتروكيماوية اللاحقة ، والمعادن ، ومختلف السلع الهندسية] . وثمة عوامل رئيسة ثلاثة تكمن وراء عدم وجود قدر كبير من التجارة أو التكامل بين الصناعات في العالم العربي : الأول . وجود مستوى عال نسبياً من الحواجز الجمركية وغير الجمركية بعترض التجارة البينيه . الثاني : تماثل المورد الاساسي للمجموعة الغنية للبترول ، التي قامت بأستثمارات متماثله تتجه نحو السوق العالمي . الثالث : الموروثات المشتركة المتمثله في انماط تصنيع تقوم علي الاحلال محل الواردات ، والتي تجاهلت فرص التكامل داخل الاسواق الاقليمية والعالمية . واليوم ، فإن الاتجاهين السريعين ـ الاتجاه نحو العالمية والاتجاه نحو الاقليمية ـ وأخذاء فرص التجارة المداره مع الاقتصاديات السوفيتيه السابقة ، جعلا من الصعب للغايه على الدول التي ليست أعضاء في إحدى الكتل الثلاث الغنيه ، الحفاظ على نصيبها السابق في السوق العالمي من أجل مصنوعاتها . وهذا يحتم على الدول العربية مواءمة إستراتيجياتها التجارية والاستثمارية بحيث تدعم إنجازاتها السابقة ، وتزيد من فرصتها للمشاركة في جني ثمار التوسع الكبير المتوقع في التجارة العالمية ، الذي سوف ينتج عن الجات .

ويتوازى مع عملية إعادة الهيكلة الجارية الآن في الدول الاعضاء في التكتلات الاقليمية الثلاثة ، أتجاه آخر لايقل أهمية ، ويتمثل في عمليات الاندماج ، والصم ، وإنشاء مشروعات صناعية مشتركة ، وبرامج مشتركه للابحاث والتطوير ، تتعاون فيها عدة دول . وإن سياسات وأهداف الهوية الوطنية ، قد أفسحت المجال أمام سياسات وأهداف الهوية الاقليميه ، وإن أهداف هذه الاشكال المختلفة من أشكال التعاون ، هي تحقيق مزايا الكفاءه على مستوى المجموعه التي تستطيع الاحتفاظ بموقفها التنافسي في مواجهة السرعة غير المسبوقة التي يمكن للابتكارات فيها أن تغير ترتيب الرعامات الصناعية . وعلى الرغم من أن كل دولة منفصلة لها نصيب الليث في صناعة معينه ، فإن العمالقه الاقتصاديين الثلاثة جميعا يباشرون عن التركيز على نشاط واحد ، ويتجهون نحو المنافسة على جميع الجبهات [وعلى سبيل المثال فإن صناعة الـ AIRBUS . وهي مشروع أوروبي مشترك تبلغ قيمته ٢٦ مليار دولار ، قد تمكن من كسر أحتكار الولايات المتحدة . ونجح في الحصول على ٣٠٪ من سوق الطائرات ، ويخطط للاستحواذ على الثلث بحلول منتصف التسعينات] .

وثمه ظاهرة عالمية أخرى تتمثل في الزيادة السريعة في عدد الشركات عبر الوطنيه العملاقة وكذلك نطاق عملياتها في الانتاج العالمي والتجارة الدولية . ولقد زادت الشركات عبر الوطنية ذات المنشأ الاوروبي واليابانى ، من حصتها فى الاسواق ، على حساب الشركات متعددة الجنسيات المنوطة فى الولايات المتحدة ، كما يتضح من الأرقام المعروفة على مستوى العالم بشأن أكبر مائة شركة صناعية :

	الولايات المتحدة	المجموعة الأوربية	اليابان	بلاد أخرى
١٩٧٠	٦٤	٢٦	٨	٢
١٩٩٠	٢٧	٤٧	١٣	١٢

وبدأت مجموعات من الشركات الكبرى من جنوب شرقي آسيا ، ومن البرازيل ، والهند ، وتركيا ، وبعض دول الخليج ، في اكتساب المهارات التنظيمية والتسويقية ، لمنافسة الشركات متعددة الجنسيات من الدول المتقدمة . وفي معظم الحالات ، حصلت هذه الشركات الوطنية القابضة ، على مساندة خاصة من حكوماتها في شكل حوافز قانونية ومالية ، بما يسمح لها بالاستفادة من اقتصاديات النطاق في الإنتاج والمبيعات ، حتى يتسنى لها مواجهة الاحتكارات العالمية ، بقوة متكافئة . وهي غالباً ماتجمع بين الأنشطة الصناعية ، والتمويلية ، والتجارية ، إما بمفردها ، أو مع شركاء أجانب .

وينبغي على الدول العربية أن تفكر في تدعيم الشركات القابضة الموجودة لديها عامة كانت أم خاصة ، وتقديم الحوافز الملائمة لإنشاء المزيد منها . وينبغي أن تحصل هذه الشركات على استقلالها الذاتي القانوني الكامل ، ووضعيتها المستقلة ، وينبغي تشجيعها على الدعوة إلى المشاركة في أسهمها من مختلف الدول العربيه والأجنبيه كذلك . وينبغي النظر في إقامة شركات صناعية متخصصة ، وصناعية /تمويليه ، وصناعية /تجارية ، وصناعيه / تجارية / تمويلية ، كعوامل هامة للنمو الديناميكي ، واستجابة سريعة للتحديات والفرص التي تطرحها البيئة العالمية التي تتجه نحو الاحتكار الإنتاجي المتزايد .

٢) تحرير التجارة [العالمية] وتحويل التجارة [التكتلات الإقليمية] :

ومن المتوقع أن تستغرق جولة أورجواى بضع سنوات عديدة من المفاوضات الرامية إلى تحرير التجارة ، عن وضع حد للركود الاقتصادي في البلدان الصناعية ، وزيادة الناتج الإجمالي العالمي بحوالي ٣٠٠ بليون دولار أمريكي . وعلى أية حال فإن ذلك يلقي بمسئوليه جسيمة على عاتق صانعي السياسات في كل بلد من البلدان الأقل نموا ، حتى يضمنوا أن يحصل بلادهم على نصيب من المكاسب المتوقعة من زيادة التجارة العالمية ، وبعاظم الناتج الإجمالي العالمي ، وأما عن الدول العربية فإنه من الأهمية بمكان ، أن تدرك

أسواقها الداخلية وأسواق التصدير عرضة للضياع ، حيث ستحاول كل الاقتصاديات متقدمة كانت أو نامية ـ الاستحواذ على أكبر مكاسب ممكنة من تصفية الحواجز الجمركية تصفية مطردة . وليست الدول الأعضاء في الكتل الإقليمية الثلاث المتنافسة ، هي فقط التي أعدت نفسها لاستغلال الفرص الجديدة للتجارة الأكثر تحرراً ، ولكن أيضاً هناك الكثير من البلدان الأقل نمواً خارج هذه الكتل ، وكذلك بعض الاقتصاديات في مرحلة الانتقال [الأعضاء السابقون في الاتحاد السوفيتي] التي تقوم على وجه السرعة بإعادة هيكلة اقتصادياتها ، وتحرير نظمها الاستثمارية والتجارية حتى تصبح من البلاد المصدرة الرئيسية .

وتنمحض جات ١٩٩٤ ، عن تحسين فرص الوصول إلى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، أمام منتجات جميع البلدان الأقل نمواً ، باستثناء المنسوجات والأقمشة التي سوف تظل خاضعة للقيود الكمية ، طبقاً لاتفاقية المنسوجات المتعددة الأطراف MFA التي سوف يتم الانتهاء منها على مراحل خلال عشر سنوات . وعلى أية حال ، فإن إلغاء القيود الكمية ، سوف يقترن بفرض تعريفة جمركية على عدة سلع أساسية ، منها السلع الزراعية والغذائية ، والأحذية ، والمنتجات الجلدية ، والسلع الالكترونية الاستهلاكية ، إلا أن ذلك يعني أيضاً أن صادرات بعض البلدان الأقل نمواً والأكثر جرأة والأقدر على المنافسة ، يمكن أن تزيح بجدارة سلع البلدان الأخرى الأقل قدرة على المنافسة ، التي تفقد الفرص التي كفلتها لها اتفاقيات الحصص التي تحكم واردات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من البلدان الأقل نمواً ، والبلدان حديثة التصنيع ، التي تتبع سياسة تصديرية أكثر نجاحاً . ولهذا فإن الأثر الصافي على أيٍّ من الدول العربية يمكن أن يتخذ أحد السبيلين ، وسوف يتوقف ذلك الأثر على قدرتها على أن تمضي في مسارها الصحيح ، جميع الحوافز ، والعناصر المؤسسيه التي تساعد على زيادة الكفاءه ، والاتجاه نحو السوق ، واختراق أسواق التصدير .

وبالنسبه للدول العربية التي اكتسبت بالفعل ميزة تنافسية في بعض فروع القطاعات الصناعية ، مثل صناعة البتروكيماويات الأساسة ، وبعض السلع الأخرى التي ترجع إلى موارد طبيعية ، فإن عليها أن تكون مهيأة لمواجهة بقايا الحواجز التجاريه ، أو الحواجز المعروضه مجدداً على التجاره وهذه تتضمن الممارسات التقييدية في مجال الأعمال التي تفرضها الشركات المملاقة في دول " منظمة التعاون الاقتصادي والتنميه " ، والإجراءات المعدة للتجارة المبررة سياسياً ، والقيود العلوعبه على الصادرات ، وإجراءات مكافحة الإغراق ، والإجراءات المناهضة التي ينم اللجوء إليها بشكل متزايد . وطبقاً لمصادر الأونكتاد ، فإن عدد حالات مكافحه الإغراق ، التي جرى الشروع فيها تضاعفت ثلاث مرات تقريباً بين ١٩٩٠ و ١٩٩٣ . ومن مظاهر الممارسة الأخرى الأقل

شفافية من التعريفة الجمركية ، عقود المشتريات الحكومية ، وتحويلات رءوس الأموال العامة ، وتطبيق إجراءات مراقبة الجودة ، مثل نظام المجموعة الأوربية إيزو ٩٠٠٠ .

ولهذا فإن من مستتبعات الجات ، ألا تستطيع الدول العربية اتخاذ موقف سلبي إزاء الحرب التجارية الوشيكة ، المنتظر وقوعها قريباً بين البلدان الأقل نمواً ، على أسواق الدول المتقدمة [والتي تبلغ صادرات البلدان الأقل نمواً ، إليها ٦٠٪ من صادراتها] وكذلك فتح أسواق البلدان الأقل نمواً ذاتها . ولايقل عن ذلك وضوحاً ، أن التنفيذ التدريجي لقواعد الجات بخصوص تخفيض الحماية الجمركية وغير الجمركية في أسواق البلدان الأقل نمواً ، سوف يشكل صعوبات كبيرة أمام المنتجين المحليين في المنطقة العربية غير القادرين على المنافسة. والاستراتيجية الوحيدة الصالحة أمام الدول العربية ، هي اتباع برنامج ترشيد جاد ، وإعادة هيكلة ، واعادة توجيه ، مع مايمكن أن يترتب على ذلك من فوائد جمة ، إذا ماصمم البرنامج بحيث يتوخى استثمار الفرص الإقليمية ، إلى جانب وجود سياسات إقليمية تفرض الانسجام بين السياسات الاستثمارية والتجارية كحد أدنى ، أو وضع خطة أكثر طموحاً من أجل تكامل طويل الأجل كحد أقصى ويجب على مثل هذا البرنامج أن يهدف إلى استغلال حجم السوق العربي للمنتجات الصناعية وإلى التوسع في تلك المجالات الأنتاجية التي تحظى بميزة نسبية ديناميكية كما موضح ادناه.

ورغم أن المقصود من جات ١٩٩٤ ، هو تنشيط التجارة العالمية ، فإن النظام الجديد للتكتلات التجارية كما يبدو الآن- وخصوصاً المجموعة الأوربية EC ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA - سوف يكون له مستتبعات خطيرة تتمثل في احلال نظام تجاري مدار محل نظام تجاري مفتوح ، ومن ثم تحييد بعض المزايا الناجمة عن تجاره أكثر تحرراً . فالمبدأ الذي يحكم الكتله التجارية ، يتمثل في إلغاء التعريفة الجمركيه بين الدول الأعضاء [وفي بعض الأحيان إلغاء القيود على انتقال عوامل الإنتاج : رأس المال ، والعمل] وفرض مجموعة موحده من الحواجز إزاء بقية العالم . والنتيجة تتمثل في شقين : خلق تبادل تجاري [مزيد من الواردات الإجمالية على مستوى التكتل الإقليمي] وإحداث تحول تجاري [إحلال منتجين من داخل التكتل الإقليمي محل منتجين من بقية العالم] .

ومن قبيل التوازن ، يصبح التحول التجاري أكثر احتمالاً ، إذا تقييد الوصول إلى الأسواق بالنسبة لبقيه العالم ، لفترة انتقالية ، تساعد المنتجين في الإقليم ، على إعادة هيكلة عملياتهم [ومن ثم وجود المخاوف من ظهور أوربا القلعه] . أو إذا كان لدى الدول الأعضاء في التكتل ، صادرات من السوارد شديدة التباين ، وهياكل إنتاجيه سابقه على التكامل بحيث يتسنى للقضاء على الحماية

داخل التكتل أن تؤدي الى زيادة التجارة بين الدول الأعضاء على حساب بقية العالم . وبالنسبة للدول العربية ، فإن احتمالات أوربا الفلعة [التي أثرت إلى حد كبير على المصدرين من الولايات المتحدة واليابان وخصوصاً مصدري سلع معينة مثل السيارات] قد لاتكون على نفس القدر من الخطورة ، مثل الدول الصناعية الأكثر تقدماً ، ومن غير المحتمل كذلك حدوث تحول تجاري بسبب التوازن المتماثل في الموارد بين أعضاء المجموعة الأوربية . ومن الناحية الأخرى فإن منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA لاتنطوي على تحول تجاري بالنسبة للبلدان العربية - أو لمزيد من الدقة ، ضعف احتمالات التصدير الى منطقة الـ NAFTA - بقدر اختلاف الهبات الطبيعية للمكسيك ، اختلافاً بيناً ، عن مثيلتها في الولايات المتحدة وكندا . ولهذا فمن المتوقع أن تؤدي زيادة مبيعات المكسيك داخل منطقة النافتا من السلع التي تعتمد على العمالة المكثفة ، الى تحويل صادرات البلدان الأخرى الاقل نمواً ، من هذه السلع [مثل : الملبوسات ، الالكترونيات ، ومكونات السيارات] . وتقوم الآن دول أمريكا اللاتينية الأخرى ، بدراسة الانضمام الى النافتا . وعلى أية حال ، فإنه يتعين علينا أن نلاحظ أن احدى الظواهر الرئيسية التي ظهرت في الثمانينيات لصالح أقل البلدان نمواً ، التي ليست أعضاء في أي من التكتلات الإقليمية ، وتتمثل في قيام الشركات عبر الوطنية - والتي توجد مراكزها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاسيان - بتحريك جزء من عملياتها بشكل مطرد إلى البلدان الأقل نمواً التي تتمتع بمزايا نسبية وتعرض شروطاً جذابة للمستثمرين .

ولهذا ، فإنه من الراجح أن تجد الدول العربية أن المنافسة من بعض البلدان النامية التي تتوخى المحافظة على أسواق صادراتها [مثل الدول المصدرة من أمريكا اللاتينية كالبرازيل ، ودول الأسيان ASENA]، والاقتصاديات الانتقالية ، هي التحدي الهائل الذي تواجهه خلال العقد القادم ، حيث تعتمد هذه البلدان على الشركات عبر الوطنية كأداة لاختراق السوق العالمية . ولقد خفضت أكبر دولتين وهما الصين والهند ، القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية ، تخفيضاً ملموظاً ، وحررتا نظاميهما التجاريين ، بحيث يتجهان أكثر صوب التصدير ، وقد وصل تدفق الاستثمارات الاجنبيه المباشرة الى الصين ٤ر٤ بليون دولار سنة ١٩٩١ ، كما زادت صادرات الصين من السلع المصنعه ، الى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، من ١٤ بليون دولار سنة ١٩٨٧ حتى بلغت ٤٦بليون دولار سنة ١٩٩١ . وكان معدل النمو في صادرات الصين الاجماليه ٥ر١١٪ سنويا خلال الثمانينيات . وقد بدأ برنامج الاصلاح الاقتصادي في الهند سنة ١٩٩١ بسلسلة من الإجراءات لتخفيض البيروقراطية المركزية ، وتراجعيس الاستيراد ، والتحرك نحو جعل الروبية الهنديه عمله قابلة للتحويل ، كما أصبحت مناطق اعداد الصادرات مؤهلة كذلك للقيام بالنشاط التجاري ، كوسيلة لتشجيع الصادرات . وقد زادت صادرات

الهند من الملبوسات بنسبة ٢١٪ عام ١٩٩٣ / ١٩٩٤ ، ومن الأغذيه بنسبة ١٣٪، كما زادت قيمة صادراتها من قطاع الكيماويات عن بليون دولار أمريكي سنة ١٩٨٩ ، ومن المتوقع أن تشهد معدلات نمو كبيرة . وبعد أن كانت الصادرات الهندية قد تلقت صدمة خطيرة ، سببها ضياع سوقها في الاتحاد السوفيتي السابق إلا أن الصادرات الهندية الصناعية الاجمالية ، قد أستعادت أوجها السابق ، ومن المرجح أن تواصل نموها بمعدلات سريعة .

ب ـ أتجاهات في هيكل الصناعة وتوطنها ، والتكنولوجيا المستخدمة فيها ، والنواحي التنظيمية لها :

١ ـ صناعات النمو الجديدة ، ومستتبعاتها :

إن عصر المشروعات الصناعية الكبيرة النطاق ، والقائمة على كثافة استخدام رءوس الأموال ، والي كانت بمثابة النواه لأى بنيه صناعية حديثة ، راح يتم أستبدالها الآن ببنية جديدة تتميز بكثافة إستخدام التكنولوجيا وكثافة أستخدام الذكاء والمهارات ، والقدرة علي تنظيم الانتاج تنظيما أفضل . وهو ما يميز صناعات المستقبل السبع الرئيسية :

١) الالكترونيات الدقيقة .
٢) التكنولوجيا الحيوية .
٣) علوم المواد الجديدة .
٤) الاتصالات السلكية واللاسلكية .
٥) الطيران المدني .
٦) تكنولوجيا الانسان الآلي ، أدوات الآلات.
٧) أجهزة الكمبيوتر ، البرمجيات .

وصناعات النمو هذه لا تتفق والمركزيه الشديده ، ثم أنها تتطلب قدراً محدوداً نسبياً من المواد الخام بالمقارنة بالجيل القديم من الصناعات . ويترتب على ما سبق أن أساس النمو الاقتصادى والتقدم المادى ، لم يعد يتوقف على توفر الموارد الطبيعية في دولة من الدول ، وإن هيكل التحكم المركزى في المصانع الكبرى ، لم يعد مناسباً في هذه الصناعات الجديدة . وبدلاً من ذلك أصبح الاهتمام الآن يتجه نحو هياكل أصغر ذات مرونه تنظيميه ، من شأنها الاستجابه بشكل أفضل لسرعة التغير في التكنولوجيا ، وظروف السوق .

٢ ـ أثر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات :

لقد أدت الثورة في المعلومات والكمبيوتر والمواصلات السلكية واللاسلكيه ، الى سقوط الحواجز التي كانت تعترض الانتشار الجغرافي للنشاط

الاقتصادى . وهذا يعني الحد من درجة تركز الصناعة في البلدان الرأسمالية الغنيه ، التي لم تعد لها الغلبة في أجتذاب الاستثمارات ، طالما أن التدفق العالمي لرءوس الأموال ، والتكنولوجيا ، والايدى العاملة ، يعطي ميزة التوطن لتلك الدول صاحبة الاستعداد الأمثل للإنتاج والتنظيم الاقتصادي .

إن القدرة المتزايدة لرأس المال على الحركة والانتقال ، وتطور المؤسسات والمنظمات التي تستطيع قياس درجة المخاطرة بدقة ، أصبحت تعني أنه يمكن لأبعد الدول وأقلها حظاً من حيث البنية الاساسية الطبيعية ، ألا ينقطع رجاؤها في اجتذاب الاستثمارات .

إن تكنولوجيا المعالجة ، أصبحت أكثر أهمية من تكنولوجيا الإنتاج السلعي ، فعمليات الابداع والابتكار السريعة ، التي دخلت في عملية الانتاج ذاتها، تتيح تخفيضاً مستمراً في التكلفة الاجمالية للانتاج ، ولاسيما تكلفة الاحتفاظ بمخزون كبير ، واستخدام التصميمات النمطية في كل خطوة من خطوات العمل ، بدءاً من الشراء ، والتخزين ، والإعداد ، إلى التسويق والتوزيع. وهذا يعني أن الشركات التي تستطيع استخدام الابداعات والمبتكرات في المعالجة ، تصبح أكثر قدرة على المنافسة من الشركات الأصلية المنتجة للسلع الجديدة .

والمنافسة العالمية تفرض الآن إدخال تحسينات في التنظيم والإدارة . ومن الناحية الأخرى ، فإن عالمية الإنتاج ، قد ساعدت عليها تكنولوجيا المعلومات / المواصلات / الكومبيوتر ، التي تسمح للشركات عبر الوطنية ، بالتنسيق ، والفصل ، والإدارة الدقيقة ، للشركات التابعة لها ، وفق أدق التفاصيل . ومن الناحية الأخرى ، فإن ظهور المشروعات الصغيرة ، التي تتسم بالكفاءة ، وكثافة استخدام المعلومات ، والتي تقدم المكونات والخدمات إلى الشركات الكبرى ، يعني أن الشركات الكبرى أصبحت - تتخلى بشكل متزايد عن كثير من أنشطتها ، التي يمكن الآن التعاقد عليها من الباطن . إن عصر العمليات الإنتاجية المركزية شديدة التكامل ، راح يفسح المجال الآن لتنظيم أكثر مرونة ، مع زيادة الاعتماد المتبادل بين المنتجين الصغار والكبار عبر البلاد ، وزيادة التعاملات ، وزيادة التخصص . وإن فرص الشركات العربية للانضمام إلى بعضها ، وتكوين تحالفات استراتيجية مع النوعية الجديدة من المشروعات الصغيرة التي تقوم على كثافة المعلومات ، يجب ألا تغفل ، حيث أن هذه المشروعات تتمتع بمرونة فائقة من حيث الشروط التي تعرضها على شركائها ، وحيث أنها - فيما هو متوقع - ستصبح من اللاعبين الرئيسيين في المستقبل في السوق العالمي .

ثانيا : مشكلات وفرص التنمية الصناعية العربية :

١ نظرة شاملة على التنمية الصناعية العربية :

لقد كان نمو وتنوع قطاع الصناعة في الدول العربية يفوق المتوسط المعروف في البلدان الاقل نمواً ، خلال العشرين عاماً الماضية . وإن ظهور القطاع الصناعي - في كثير من الاقتصاديات العربية - بدأ من أسس متواضعة للغاية ، ولكنه الآن أصبح يمثل شطراً كبيراً من النشاط الاقتصادى الإجمالي . وإتباعاً للتصنيف المعيارى الذى أخذ به معظم علماء الاقتصاد الإقليمى ، فإنه قد تم تقسيم البلاد العربية إلى ثلاث فئات ، حسب مستويات المعيشة فيها (متوسط دخل الفرد) ودرجة اعتمادها على قطاع البترول ، كما يتضح من الجداول الملحقة .

المجموعة الأولي : الاقتصاديات القائمة على البترول : وقد خصصت استثمارات ضخمة للقطاع الصناعي ، الذى رفع من القيمة الصناعية المضافة للفرد ، بما يقترب مما هو موجود في اقتصاديات الدخول المتوسطة كما حددها التقرير العالمي للتنمية [أنظر الملحق جدول ١] . ويتركز الانتاج الصناعي في القطاعات الفرعية للطاقة ، والقطاعات الفرعية التي تقوم علي كثافة استخدام رءوس الأموال : تكرير البترول . البتروكيماويات ، وغيرها من الكيماويات الثقيلة ، وكذلك بعض المعادن الثقيلة منها الصلب والالمونيوم [الملحق جدول ٢] . وعلي الرغم من أن التأكيد علي استخدام الطاقة كمادة خام رئيسية ، يتفق مع المرايا النسبية للمجموعة الأولي ، وكانت له نتائج ايجابية للغاية علي موازين مدفوعات هذه الدول [الملحق جدول٣ ، ٤] ، إلا أن ثمة مجالاً واسعاً أمام هذه الدول للتوسع في هياكلها الصناعية في اتجاه التكامل طويل المدى ، أى في الانشطة اللاحقة ، التي تقوم بمزيد من المعالجة لإنتاجها من البتروكيماويات الأساسية ، وغيرها من الكيماويات والمنتجات المعدنية .

دول المجموعه الثاني : لها تاريخ في الصناعه قديم نسبياً ، وأنشطة صناعيه أكثر تنوعاً في هياكلها بحيث توفر مجموعة واسعة من السلع للسوق المحلى ، وتعتمد علي مواردها الطبيعية الأكثر توازناً ، وعموماً توفر عنصر العمل الرخيص نسبياً . وأكبر ثلاث قطاعات فرعية صناعية في المجموعة الثانية هي : الصناعات الغذائية ، والمنسوجات ، ومنتجات التعدين غير المعدنية . وهذه القطاعات الفرعية الثلاثه ، تعد مصادر هامه كذلك للدخول المتولدة عن التصدير ، ولاسيما الغزل ، والمنسوجات ، والاقمشه . غير أن بعض هذه الدول تعتمد كذلك على الصادرات من القطاعات الفرعيه الكيماويه لديها [الأسمدة الأزوتية ، والفوسفاتيه ، ومشتقات البترول] والقطاع المعدني [الالمونيوم] . واحتمالات التوسع في المنسوجات والصناعات الغذائيه على أساس التوجه نحو التصدير ، احتمالات مرتفعه بالنسبة لهذه الاقتصاديات ، وكذلك بعض المنافذ الأخرى التي يمكن أن تتبعها هذه الدول فرادى

في الإنتاج ، وتصدير سلع خاصة معينة في مجال الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية [مثل : الأدوية ، مواد التجميل ، واللدائن (البلاستيك) ، ومنتجات المطاط ، والمعادن المشكلة ، ومختلف انواع السلع الرأسمالية ، والسلع الاستهلاكية المعمرة التي تندرج تحت الصناعات الهندسية] .

والمجموعة الثالثة : أقل الصناعات العربية نمواً ، فإن الصناعة التحويلية لاتزال تمثل نصيبا محدوداً للغاية في الناتج المحلي الإجمالي ، وأن متوسط نصيب الفرد من القيمة الصناعية المضافة يقل عن أربعين دولاراً [جدول ١ بالملحق] . ويتركز التصنيع في المعالجة الأولية لبعض السلع الزراعية ، ولاسيما الصناعات الغذائية ، والمنسوجات ، والتنوع في الصناعة محدود في هذه الدول . وصادرات السلع المصنعه في بلدان المجموعة الثالثة محدودة للغاية بالنسبة للواردات ، كما أنها توضح الدرجة العالية نسبياً للاعتماد علي الواردات ، وذلك بقياس معدل الصادرات الصناعية الى الواردات الصناعية ، باستثناء موريتانيا التي تتألف صادراتها التحويلية ـ وتبلغ ٨٢٪ ـ من الحديد الخام وما يتعلق به من منتجات . ولايزال أمام هذه الدول ، مجال كبير للتوسع في الصناعات التحويلية لديها ، في ظل سياسة الاحلال محل الواردات ، لمواجهة الطلب المحلي بالنسبة لمجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية غير المعمرة ، ولانتقاء قطاع أو قطاعين للتخصص ، لانتاج سلع من أجل التصدير ، ولاسيما في حالة تدفق رءوس الأموال من الدول العربية الغنيه لتمويل هذه المشروعات .

ويمكن إبداء بعض الملاحظات العامة التي تتعلق بالبنية الصناعية للمجموعات الثلاث من الدول العربية : إحدى هذه الملاحظات تتمثل في وجود درجة ملحوظة من التكامل [بمعنى أن كل مجموعة متخصصة نسبياً في مجموعة خاصة بها من أنشطة الصناعات التحويلية] على المستوى الاقتصادي للمجموعات الثلاث ، ويمكن استغلال هذا التكامل لمصالحها المتبادلة ، إذا ماتم التنسيق بين السياسات والاستراتيجيات الصناعية ، بطريقة من شأنها تشجيع عملية تعميق المزايا النسبية لكل مجموعة . وفي نفس الوقت ، تعزيز نمو مواز في التجارة البينية للمجموعات. والسمة الثانية للمجموعات الثلاث ، هي أنها لاتزال تركز علي الصناعات الاستخراجية ، أو عمليات المعالجة الأولية للمواد الخام [البترول ، والكيماويات الأساسية ، والمعادن في المجموعة الأولى ، والقطن والمنسوجات الزراعية الاخرى ، والفوسفات ، وأنواع الركاز الاخرى في المجموعتين الثانية والثالثة] . والفرصة كبيرة لزيادة القيمة المضافة [أجور وأرباح] من مزيد من عمليات المعالجة لهذه السلع الوسيطة [مثل : صناعة البتروكيماويات اللاحقه ، والألياف الصناعيه ، والمطاط ، واللدائن (البلاستيك) والمنتجات المعدنية ، والكيماويات المتخصصة، والأسمنت . . . الخ] . كما يمكن أن تستفيد استفاده كبيرة من قيام نظام تجاري أكثر انفتاحاً بين الدول الأعضاء في المنطقة العربيه ، حيث أن ذلك من شأنه انتشار أفضل ، وتخصيص أمثل ، للاستثمارات ، للاستفادة من مزايا التوطن واقتصاديات

النطاق . والملحوظة الثالثة هى أن جميع الدول العربية قد أهملت الامكانيات الهائلة والهامة لإقامة صناعة حيوية للسلع الرأسمالية . ويوضح الجدول ٥ في الملحق أن واردات البلاد العربية من السلع الرأسمالية [باستثناء مركبات النقل] قد تجاوزت ٦ مليار دولار في السنوات الأخيرة . وهى تتركز في ثلاث فئات رئيسية : آلات غير كهربائيه لتوليد القوى ، وأجهزة مكاتب ، وآلات كهربائية ، وأجهزة معولات ، والتي تمثل في مجموعها ما يربد على ثلثي الواردات الإجمالية من السلع الرأسمالية [أكثر من ٤ بليون دولار] . ويوضح الجدول كذلك أن عدداً محدوداً جداً من الدول العربية ، لديها صناعة هامة للسلع الرأسمالية ، وهى : مصر ، والعراق ، والمغرب ، بيد أن هذه الدول تعتمد اعتماداً كبيرا على استيراد السلع الرأسمالية من العالم الخارجي . والملحوظة الرابعة والأخيرة ، هي أن الأداء التصديرى للقطاعات الصناعية في الدول العربية ، ضعيف للغاية ، وأنه باستثناء عدد قليل من اقتصاديات النفط الغنيه ، نجد أن العجز في موازينها التجارية من القطاع الصناعى كبير للغاية ، وأنه يمكن علاج ذلك بسهولة ، بانتهاج السياسات الملائمة للترويج للصادرات .

ب - اختلالات الاقتصاد الكلي ومستتبعات المواءمة بالنسبة للصناعة :

عرفت جميع الدول العربية ، بدرجة أو بأخرى إرتفاع غير حقيقى لعملاتها المحلية ، نتيجة للثروة الفجائية التي نجمت عن الرواج البترولى فى الفترة من منتصف السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات . ونتيجة للتدفق الفجائي للعملات الأجنبيه من الصادرات البترولية ، فإن تحويلات العاملين ، أو التحويلات الاخرى ذات الصله ، وموارين مدفوعات الدول العربية ، أصبحت تعتمد بشكل مفرط ، على مصادر للدخل قليلة ولكنها كبيرة ومتقلبة ، خلقت قيماً مبالغاً فيها للعملات المحلية ، كما أوجدت تحيزاً شديداً ضد السلع القابلة للاتجار غير البترول . ومن حيث الواقع العملى ، فإن ذلك يعنى أن تكلفة الإنتاج في الصناعة المحليه أصبحت بالغة الارتفاع بالمقارنة بالأسعار التنافسية العالمية ، الأمر الذى يثبط عزيمة الانتاج سواء للسوق المحلي ، أو لأسواق التصدير ، حيث صار من الأرخص استيراد العديد من السلع الرئيسية ، بينما فقدت السلع المحلية القدرة على المنافسه . ويرتبط بذلك مشكلة النمص المؤقت فى المهارات الذى ظهر فى بعض البلدان العربية ، التي بها قطاع صناعى له شأنه [مثل مصر] ، بسبب هجرة العمالة الماهرة إلى الدول العربية المصدرة للبترول ، والزيادة الموازيه فى الأجور الحقيقية والتي أسهمت كذلك فى ارتفاع تكلفه الإنتاج الصناعى ، وانخفاض القدرة على المنافسة .

وعلى الرغم من التدفقات غير المسبوقة للعملات الأجنبية ، من البترول والعماله المهاجرة ، فإن كثيرا من الدول العربية ، قد أقبلت على اقتراض مبالغ كبيره ، حتى يتسنى لها تنفيذ برامج طموحةفى الصناعات التحويلية ، وفى الصناعات

الثقيلة ، وفي التوسع الزراعي ، مؤملة استمرار الرواج في سوق البترول ، الذي سوف يساعدها على الحفاظ على جدارتها الائتمانية . ومع ذلك ، فإن الانكماش الحاد الذي حدث في أسعار البترول ، قد فاقم من مشكلة خدمة الدين في معظم الدول العربية ، حيث بلغ إجمالي الديون العربية الخارجية ١٤٠ بليون دولار أمريكي في سنة ١٩٩٣ . وقد أرغم اختلال الاقتصاد الكلي الذي تفاقمت خطورته منذ منتصف الثمانينيات ، أرغم كثيراً من الحكومات على الاضطلاع بإصلاحات إقتصادية شاملة، وبرامج شاملة للمواءمة البنيانية . وكان الاستقرار والتثبيت هو العنصر الأسهل نسبياً في برامج الاصلاح الاقتصادي والمواءمة البنيانية ERSAP ، في معظم الدول ، وذلك من خلال التأثير في أسعار الصرف ، وأسعار الفائدة ، والنفقات العامة ، حتى يتسنى تخفيض العجز الداخلي والخارجي ، والحد من التضخم . وأما عن المواءمة البنيانية ، فهذه عملية أكثر تعقيداً ، تستلزم إجراء إصلاحات في كل من نظام الحوافز ، والأطر المؤسسية ، وتحقق - كما هو مرجو - إعادة التوجيه المطلوبة بشدة ، للقطاع الصناعي ، نحو طريق النمو المستديم والكفاءة ، الذي يتوقف على توازن الموارد في كل بلد عربي ، وعلى قدرتها على توجيه المدخرات المحلية الى فرص استثمار حسوبة ، وتحويل نسبة هامة من منتجاتها الصناعية من السوق المحلي الى التصدير .

وينطوي تحرير هيكل الحوافز في كل اقتصاد ، على تصحيح الأسعار ، بما يعكس الأسعار العالمية ، ونفقة الاختيار أو الفرصة البديلة ، حتى يمكن للمنتجين المحليين ، إعادة هيكلة استثماراتهم ، ومراجعة العناصر السلعية إزاء انخفاض مستوى الحماية ، وضعف التحيز لصالح الاحلال محل الواردات ، وانخفاض النشوهات في تكلفة السلع الوسيطة ، وانخفاض السواتر وزيادة الشفافية لعمليات المشروعات العامة ثم ان عملية التحرر الاقتصادي ، ومراجعة هياكل الحوافز ، سوف يؤدي بالتدريج إلى التخلص من تلك الصناعات التي لاتتمتع بأي مزايا نسبية، والتي كانت قادرة فقط على الإنتاج بسبب إحاطتها بسياج مرتفع من الحماية . أكثر من هذا ، فإنه سوف يجري إزاحة هذه الصناعات من قبل صناعات أخري أكثر قدرة على المنافسة ، وسعيه نحو التصدير. ولايقل عن ذلك أهمية ، القضاء على تشوهات الأسعار في الأسواق بالنسبة لعوامل الإنتاج : رأس المال ، العمل ، والصرف الاجنبي . ولقد عانت أسعار الفائدة المحلية ، لفترة طويلة ، من انخفاضها الشديد ، وكانت في الغالب أسعار فائدة سلبية من حيث قيمتها الحقيقية ، وإن رفع أسعار الفائدة سوف يصحح التحيز الذي كان يحابي أساليب الإنتاج التي كانت تقوم على الكثافة المفرطة لرأس المال ، ويشجع على الأخذ بتكنولوجيات جديدة توفر في رأس المال ، ومن ثم تصبح أكثر قدرة على المنافسة دولياً . كما تعمل برامج الإصلاح الاقتصادي والمواءمة البنيانية ERSAP على تخفيض معدلات الأجور الحقيقية، وخصوصا في الاقتصاديات التي تقوم على وفرة العمالة ، التي سوف تستفيد صناعاتها من استعادة التوازن في الأجور ، وتكلفة العمل التنافسي . وربما كان تحرير أسعار الصرف ، أهم إجراء يحل مشكلة المبالغة في قيمة سعر العملة ،

ويصحح ميزان الحوافز بعيدا عن السلع غير القابلة للاتجار ، وفي اتجاه السلع القابلة للاتجار [وخصوصاً الاستثمار الصناعي والإنتاج] ، ولصالح القطاعات الصناعية الأكثر قدرة على المنافسة ، سواء في صناعات الإحلال محل الواردات أو في الصناعات المخصصة للتصدير .

ومن حيث البنية المؤسسية ، فإن كثيراً من الاقتصاديات العربية تعاني من المركزية المفرطة والبيروقراطية ، ومن غياب إطار تنظيمي واضح ومنسق ، ومن ضعف تنفيذ القوانين واللوائح ، ولأوجه القصور هذه ، أثر سلبي في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الى القطاع الصناعي ، كما تتسبب في متاعب للمستثمرين والمنتجين والمصدرين ، بلا داع . ويعد الإصلاح المؤسسي عنصراً أساسياً لنجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي والمواءمة البنيانية ، كما يحتاج في الغالب الى إجراءات إضافية لاستكماله ، تتناسب مع ظروف كل دولة ، بما في ذلك مراجعة القوانين المتعلقة بالعمل ، وأسواق رأس المال ، ونظام المصارف والتمويل ، وحقوق الملكية ، وتنظيم الاحتكارات ، واستقلال شركات القطاع العام، وتحديد مسئولياتها . إن نجاح اللامركزية ، وإزالة القيود ، أمر هام بشكل خاص للاقتصاديات ذات التوجه الاشتراكي السابق ، كما يعد المفتاح لتخفيض تكاليف المعاملات التي تتطلبها الصناعة ، ومن ثم تحسين الأداء العام .

جـ - مواطن الضعف الرئيسة في الاستراتيجيات والسياسات الصناعية :

اتبعت معظم الدول العربية غير النفطية في ، استراتيجية صناعية تقوم على الاحلال محل الواردات ، وأخفقت في وضع سياسات صناعية فعالة ، تستجيب للإيقاع السريع للتقدم التقني ، وظروف السوق المتغيرة على المستوى العالمي . وفيما يلي ملخص للمشكلات الرئيسية التي تواجهها الصناعة التحويلية :

١ - ضعف الأساس التكنولوجي ، والاعتماد الكامل على التكنولوجيا المستوردة ، ومشروعات تسليم المفتاح ، من الدول المتقدمة. والقصور في التعليم والتدريب في القطاع الصناعي وانخفاض نفقات البحوث والتطوير ، وبعثرتها ، وبعدها عن احتياجات القطاع الصناعي .

٢ - انعدام التنسيق بين النظام التعليمي ، وسوق العمل ، والتطور الصناعي ، مع ما لذلك من أثر على البطالة ، واستنزاف العقول ، وإنتاجية العامل .

٣ - تركيز الاستثمارات الصناعية في الأنشطة الأولية ذات القيمة المضافة المحدودة التي لاتفيد التشغيل أو توليد الدخول . تحويل الموارد الطبيعية [الطاقة ، والفوسفات ، والقطن] إلى سلع وسيطة ، مع ضعف الاستفادة من الأنشطة اللاحقة ، وأحد الآثار البنائية لذلك : أن موقف هذه الدول في الأسواق العالمية ، هش .

٤ - قلة الاستثمارات في صناعة التوسع والتدعيم ، بسبب انخفاض عوائد الاستثمارات العامة وضعف جاذبية رأس المال الخاص (محليا وأجنبيا) .

٥ - غياب التوجه نحو التصدير . والواردات الصناعية تفوق بكثير الصادرات الصناعية ، ونتيجة لاستراتيجية الاحلال محل الواردات ، فإن التوسع في الصناعة له أثر سلبي على ميزان المدفوعات .

٦ - عدم وجود قطاعات قائدة يتم تعزيزها ، حتى تصبح أقطابا للنمو من أجل النمو المستقبلي . وإخفاق سياسة التصنيع في دراسة المزايا النسبية الديناميكية .

٧ - وعلى المستوى الإقليمي ، عدم نجاح تكامل الأسواق بالنسبة للصناعة ، حيث لايوجد تخصص أو تجارة ، ولاتعاون بين القطاعات المختلفة [مثل تجميع السيارات ، وأجهزة الكومبيوتر] . ولم تنجح المشروعات المشتركة ، إذا ما قيست بمعدلات النمو ، أو حصتها من الاسواق .

د - الحاجة الى إعادة التوجيه من سياسة الاحلال محل الواردات الى تنمية الصادرات :

إن جميع الدول العربية غير المصدرة للبترول ، تقريبا ، قد اتبعت لفترة طويلة سياسة الإحلال محل الواردات ، التي تسفر الآن عن عوائد متناقصة ، بسبب عدد من الظواهر :

١ - أن الأسواق الداخليه لايمكن أن تنمو بنفس سرعة الطاقة الإنتاجية للمشروعات الجديدة والقائمة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن الصناعة الموجهة للخارج لاتواجهها مشكلات الأسواق المحدودة .

٢ أن التوسع في الصناعه على أساس طريقة الإحلال محل الواردات ، يعني التنويع والدخول في مجالات تتطلب زيادة رءوس الأموال ، والمهارات ، وكثافة استخدام التكنولوجيا ، وهي أمور لايمكن الوصول إليها بسهولة .

٣ . أن استمرار سياسة الإحلال محل الواردات الى مابعد مرحلة اجتياء اقتصاديات النطاق والمزايا التليفيه [تكلفة النقل] ، يعني أن الدولة تضيع فرصه التخصص في مجالات تكون قد اكتسبت فيها المعرفة والمهارات التي تؤهلها لدخول الأسواق الأجنبية ، وبدلاً من ذلك تقوم بالتنويع الصناعي في مجالات تضاءل فيها فرصة القدرة على المنافسة .

٤ - إن الإصرار على مواصلة سياسة الإحلال محل الواردات ، يسفر في حقيقة الأمر ، عن زيادة الاعتماد على الواردات ، حيث أنها تعني الدخول المتدرج الى

محالات تكون فيها الموارد المحلية أقل فأقل بحيث لاتتناسب مع إنتاج المزيد من السلع التي تحل محل الواردات . وتدل تجربة العديد من الدول العربية على أنها أطالت مرحلة الإحلال محل الواردات ، بحيث تجاوزت ما تمليه اعتبارات البقاء الاقتصادي .

٥ - أن الانعزال عن المنافسة العالمية ، قد يفقد نمو الإنتاجية الكلية للعامل (TFP) ، وهو وضع ينطوي على تكلفة عالية للغاية ، كما عرفتها البلدان الاشتراكية السابقة . وإن معظم الدول العربية لم تتبع فحسب سياسة الإحلال محل الواردات بكل قوة ، حتى وقت قريب ، وإنما اقترنت أيضاً هذه السياسة في كثير من الحالات ، بجرعة كبيرة من التخطيط المركزي ذي الطابع الاشتراكي، وملكية الدولة ، والهيمنة البيروقراطية .

٦ - أن فترة الرواج البترولي قد انتهت . وأن كثيراً من القطاعات التي تتجه للداخل - وخصوصاً المواد غير المقابلة للاتجار ، مثل مواد البناء ، والتي كان التوسع فيها كبيراً خلال تلك الفترة ، لم يعد أمامها مجال للنمو . والبديل هو إعادة التوجيه وإعادة الهيكلة .

٧ - أن الإفراط في الحماية ، يؤدي إلى تشوهات خطيرة في الأسعار ، وكلما كان الانطلاق من موقف موحد للحماية كبيراً ، كانت درجة التشوه النسبي في الأسعار كبيرة كذلك . ويؤدي تشوه الأسعار ، بدوره ، إلى تحيز غير مقصود ضد أنشطة بعينها ، وهي تلك الأنشطة المخصصة للتصدير وتلك الأنشطة المتعلقة بإنتاج السلع الرأسمالية ، والسلع الوسيطة .

هـ - الحاجة إلى سياسة صناعية :

تسهم دلائل قوية على أن تدخل الدولة قد لعب دوراً بارزاً ، في إحداث نوع من التحول والانتقال في البلدان الناجحة . التي اعتبرت هذه المرحلة لتدخل في عداد الدول الصناعية الجديدة (NIC). كما تجمع الأدلة بشأن طبيعة التدخل التي ميزت نماذج النمو الناجح ، والتي تشير إلى جوانب عامة . غير قابلة للتطبيق سواء في الوصفات النمو الكلاسيكية المتشددة ، للنمو والتنمية ، أو في الوصفات الاشتراكية لهما . ولهذا فإن علماء الاقتصاد مضطرون إلى إعادة دراسة فكرة عوائق المنافسة ، والمزايا النسبية ، والاعتراف بدور المؤسسات الاجتماعية والقانونية ، في التشجيع على اكتساب المعرفة واستغلالها ، ودور نظام حقوق الملكية في الحد من التشكك وعدم اليقين ، وتقليل تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى .

وتوضح الأبحاث أن المزايا النسبية الديناميكية - وهي العنصر الأساسي النجاح المستمر - لايمكن أن تنمو إلا إذا استطاعت المشروعات في قطاع الانتاج أو التجارة أو قطاعات الخدمات الأخرى] اكتساب المعرفة بالسرعة الكافية ،

والمواءمة مع التغير السريع ، وهو ما أصبح الآن سمه الاقتصاد العالمي . وتوجد عدة عناصر في برامج الاصلاح الاقتصادى والمواءمة البنيانية ، المعمول بها الآن في البلاد العربية ، سوف يكون لها أثر إيجابي على إعادة توجيه الصناعة ، نحو النمو المستديم . وثمه عناصر أخرى مطلوبة لزيادة التقدم التقني ، وضمان الدعم الكافي للصناعة أثناء فترة الانتقال التي تجتازها .

وحتى وقت قريب ، كانت حكومات اقتصاديات السوق المتقدمة ، تؤمن بأن تدخل الدولة ، في قطاع الصناعة ، يجب أن يكون في أدنى الحدود . كما كانت هذه الحكومات ، ضد فكرة " السياسة الصناعية " . إلا أنه مع التحدى الذى فرضه توغل اليابان ودول الأسيان ASEAN في السوق العالمية ، فإن دولة كالولايات المتحدة ، أخذت تضع الآن صيغا جديدة من صيغ التشجيع الحكومى لاكتساب التكنولوجيا ، والمهارات التنظيمية والإدارية ، والتوسع في التصدير .

ولم تبدأ الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة أنشطة الإرشاد الصناعى ، إلا في عام ١٩٨٨ . وفي سنة ١٩٩٣ أصدر الكونجرس مرسوما بتخصيص ٢٠٠ مليون دولار من أجل الإرشاد الصناعي من المبالغ المحولة من وزارة الدفاع وقدرها ١٫٧ بليون دولار ، لإعادة استثمارها . ومن المنتظر أن يصل الدعم المالي " للمعهد القومى للمعايير والتكنولوجيا " التابع لوزارة التجارة ، والذى يضطلع بإدارة برامج الإرشاد الصناعي ، إلى ٥٠٠ مليون دولار لعامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ . وسوف يدعم التمويل الفيدرالي ، ما يربو على ١٠٠ مركز للإرشاد التكنولوجي ، وكل مركز منها مزود بأحدث أدوات الإنتاج ، ويقدم المعلومات الحديثة عن سلسلة من التكنولوجيات والأساليب الفنيه الصناعية المجربة ، بما في ذلك التخطيط الاستراتيجي للأعمال ، وأعمال المحاسبة الإحصائية ، والتصنيع المرن ، والإنتاج المستند إلى أجهزة الكومبيوتر ، وتخطيط موارد الصناعة ، وإدارة الجودة الشاملة ، ومراقبة المخزون في الوقت المناسب

وفي الولايات المتحدة أيضا ، فإن مجموعة من ١٩ وكالة حكوميه ، " ولجنة التنسيق للترويج التجارى " برئاسة وزير التجاره ، رونالد براون ، أعلنت سنة ١٩٩٣ عن " استراتيجية التصدير الموسعة " التي صيغت بعناية ، للتنسيق بين برامج الترويج للصادرات ، وبرامج التمويل بما يجعل منها برنامجا حكوميا واسعا للترويج للصادرات أكثر سلاسة ، وتماسكا وكفاءه ، ومرونه ، وفعالية . وتتضمن العناصر الأساسية للاستراتيجية ، التوطن المشترك للوكالات الملائمة في مكان واحد ووضع برامج شامله للاستشارات والتدريب في مجال تمويل الصادرات ، لموظفى الحكومة الأمريكية ، وتقديم الخدمات الاستشاريه للمصدرين ، ووضع خطط استراتيجية تجاريه لكل سوق من الأسواق .

و - الحاجة إلى التحول من التوجه الداخلي إلى التوجه الإقليمي :

يرتبط باستراتيجيات الإحلال محل الواردات التي اتبعتها الدول العربية في العقود الماضية ، ارتباطاً وثيقاً ، التركيز الضيق لخطط الاستثمار على السوق المحلي في كل دولة على حدة ، على حساب النظرة إلى السوق الإقليمية الأكبر ، أو السوق العالمية . وكان من شأن هذا الاتجاه ، تكرار كثير من المشروعات التي تعتمد على كثافة رأس المال ، في الدول العربية ، وزيادة اعتماد كل مشروع من هذه المشروعات على العالم الخارجي ، بدلاً من تحقيق الاقتصاديات الإقليمية ، والتكامل الإقليمي ، والتكامل الإقليمي . وهذه الاستراتيجية ليست قابلة للبقاء لعدد من الأسباب :

١ - أن سرعة التكتل الإقليمي في بقية العالم ، تعني أن الدول العربية تواجه الآن سوقاً دولية عدائية متزايدة العداء ، مع ظهور حواجز حقيقية أعتى ، تعترض دخول الدول غير الأعضاء إلى التكتلات الإقليمية .

٢ - أن التدفقات المالية الصافية إلى الدول العربية ، من الغرب [وخصوصاً أوربا والولايات المتحدة] آخذة الآن في الانخفاض ، نتيجة لسياسة الأولويات التي وضعت استجابة لطلبات أوربا الشرقية من رءوس الأموال ، وهي طلبات مرتفعة بشكل عادي . ولهذا ، فإن الإقراض التجاري ، والاستثمار المباشر ، على السواء ، قد باتا محدودين للغاية .

٣ - كما تواجه الدول العربية الآن ، تهديداً بمزيد من التهميش في السوق العالمي ، إذا لم تتعاون مع بعضها البعض ، كنوع من رد الفعل لتساعد صادرات الشرق الأقصى ، بما في ذلك مجموعة دول الأسبان والصين . ويبلغ نصيب النمور السبعة وحدها [كوريا ، هونج كونج ، وسنغافورة ، تايوان ، واندونيسيا ، وماليزيا ، وتايلاند] من إجمالي صادرات الدول النامية ٤٦ ٪ سنة ١٩٩٠ بعد أن كان ٢١ ٪ سنة ١٩٨٠ .

٤ - أن التسوية السلمية الوشيكة مع اسرائيل ، سوف يكون لها آثار خطيرة ، على الوضع التنافسي للمستثمرين المحليين حتى داخل بلدانهم ذاتها ، فمن ناحية ، بعد أن رفع الحظر على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل ، معناه أن عدداً كبيراً من الشركات عبر الوطنية ، سوف تغري على نقل مراكزها الإقليمية من الدول العربية إلى إسرائيل ، بما يعني تحويل مقر هام من الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول العربية ، وعلى حسابها . ثانياً: أن رفع الحظر على المنتجات الإسرائيلية ، يعني أن تغييرات هامة في تدفقات التجارة الإقليمية ، قد تربح من الطريق المستثمرين الماليين الذين يمارسون التجارة البينية الإقليمية . ومن

ناحية التوازن ، فإنه من المنتظر أن تزيد صادرات إسرائيل إلى الدول العربية ، عن وارداتها منها . وعلى الرغم من أن هذا التحول التجارى فى جانبه الأكبر ، سوف يكون على حساب بقية المصدرين فى العالم إلى المنطقة ، إلا أن بعض المصدرين العرب ، قد يفقدون بعض أو معظم أسواقهم . ثالثا : أن إسرائيل أعربت عن اهتمامها بإنشاء كتلة إقليمية مع جيرانها الأقربين [على الأقل فلسطين والأردن] ، وأيا كان نمط التكامل الاقتصادى ، فإن ذلك سوف ينطوى على قوة نسبية لهذه الكتلة ، إزاء بقية بلدان منطقة الشرق الأوسط ، إذا ظلت المنطقة على حالها من التشرذم . وأخيراً ، فإنه ينبغى على المرء ألا يتجاهل أن إسرائيل اليوم يمكن اعتبارها إلى حد كبير أكثر الاقتصاديات تقدماً فى المنطقة ، من حيث توفر المهارات ، ووجود قاعدة تكنولوجية لديها ، ومستوى صناعة وتقدم هيكلها الصناعى .

وتشير كل العوامل السابقة إلى حاجة الدول العربية ، إلى تجميع مواردها ، واتخاذ موقف مشترك بشأن عدد من القضايا التى تتصل بالتنمية الصناعية فيها .

ر - الحاجة إلى اتخاذ سياسة مشتركة من أجل حماية البيئة :

شنت الدول العربية - بدرجات متفاوتة - تشريعات متشددة ، للحد من التلوث الصناعى . ومع ذلك ، فإنه فى كثير من الحالات ، كان تطبيق القواعد المتعلقة بالتوطن الصناعى ، أو اعادة التوطن ، وفرض قيود على المصانع ، لتقليل ماتطلقه من مواد ضارة ، وتبنى الأساليب الفنية للإدارة من أجل إنتاج نظيف ، يتسم بالتساهل وعدم الفعالية . ومن ناحية أخرى ، فإن هذا الوضع ، ينطوى على أن توزيع الأعباء البيئية بين دول المنطقة إنما هو توزيع غير عادل ، بالنظر إلى تكاليف مواجهة المواصفات القياسية البيئية ، التى تضطلع بها فعلا تلك الدول ، التى تطبق معايير بيئية صارمة . ومن ناحية أخرى ، فإن التأخير فى القيام باستثمارات بيئية ، له آثاره السلبية ، ليس فقط على الحياة الإنسانية وسلامتها ، ولكن أيضاً على دوام الموارد الطبيعية للبلاد واستمراريتها ، ولاسيما المياه . ويهدد الإهمال المستمر للمواصفات القياسية البيئية ، المطبقة فى الدول المتقدمة ، بهدد بفرض عقوبات بدفع ثمنها المصدرون العرب إلى الدول المتقدمة .

إن التقدم التكنولوجى ، قد يؤدى الصناعة مؤخراً ، بمعدات رأسمالية تتسم بفعالية التكاليف ، تكمل وتدعم بأساليب الإدارة الفنية ، التى تحد من التلوث الصناعى إلى أدنى مستوى . ولن يأخذ الشركات بكل ذلك ، إلا إذا وقفت الحكومة موقفاً حازماً ، فيما يتعلق بتطبيق التشريعات البيئية ، وسياسات التأييد لتشجيع الاستثمارات من أجل بيئة نظيفة . ولقد اتضح أن التدريب على الأساليب الفنية

النظيفة للإنتاج ، قد أسفر عن انخفاض شديد في الآثار الضارة للملوثات في الداخل [الأخطار الصحية التي تؤثر على العمال والموظفين في داخل المصنع] ، وانخفاض في المواد الضارة التي تخرج من المصانع وتلوث الهواء والتربة والمياه ، وكذلك انخفاض كبير في تكلفة الإنتاج للوحدة ، بسبب النظافة وحسن الترتيب ، ووفورات كبيرة في الطاقة والمواد الخام الأخرى ، وتقليل تكلفة فاقد الإدارة على مستوى المصنع .

إن التزام الحكومات العربية ، باتخاذ سياسات مشتركة ، حول قوانين البيئة وتطبيق هذه القوانين ، وتسعير الطاقة على أساس تكلفة الفرصة البديلة ، والأخذ بنظام الحوافز على المستوى الوطني ، سوف يكون له آثار إيجابية هامة ، في تفادي المزيد من التدهور البيئي ، وأن تقسم الدول العربية بشكل عادل ، أعباء التحكم في النفايات ، ومساعدة تلك الصناعات التي تتحمل تكلفة عالية ، بسبب تطبيق المواصفات القياسية البيئية بما في ذلك الصناعات الكبيرة التي تقوم على كثافة استخدام الطاقة [مثل الأسمنت والأسمدة] وكذلك المصانع الصغيرة والقديمة نسبياً ، والتي تعمل في قطاعات معينة مثل : المعادن واللدائن (البلاستيك) . وأما عن الحوافز ، فإنها يمكن أن تكون في شكل بعض الإجراءات المالية ، والدعم المالي المباشر للمشروعات لتشجيعها على تركيب تكنولوجيا إنتاج أنظف . ومن قبيل التوازن ، فإنه يبدو أن المكاسب التي يجنيها الاقتصاد في الأجل الطويل ، من حماية البيئة ، في شكل كفاءة إنتاجية أعلى ، وانخفاض تكلفات التلوث المباشرة وغير المباشرة ، والوصول بشكل أفضل إلى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، تفوق التكاليف الرأسمالية لأصحاب المشروعات ، والأعباء المالية التي تتحملها الحكومات بسبب تقديم الحوافز ، وتنظيم ، ومتابعة ، والحفاظ على المواصفات القياسية المشتركة المتفق عليها إقليمياً من أجل حماية البيئة .

ثالثا : تحقيق التعاون الصناعي العربي :

لايستهدف فهم التعاون الصناعي بين الدول العربية ، على أنه يعني تدفق المنح ، والمساعدات المالية من الدول الغنية لتمويل المشروعات الصناعية في الدول الفقيرة . كما لاينبغي النظر إليه على أنه سوق لبيع فائض إنتاج المنتجين المحليين ، وحل مشكلات فائض الطاقة الإنتاجية ، على أساس غير منتظم ، ولاينبغي أن يؤخذ بمعنى تنفيذ مشروعات مشتركة على امتداد المنطقة ، بداية من الاستشارات الهندسية و / أو الأهداف التنموية ، على الرغم من أن مثل هذه الأهداف يمكن أن تشجع على التعاون وتعززه ، ولكن التعاون بمعناه الحقيقي ، التعاون الحقيقي ، ينطلق من قاعدة مؤداها : أنه يجب أن يحقق هدف كل عضو من الأعضاء في الحصول على مكاسب اقتصادية صافية من التعاون ، بمعنى أنه ينبغي أن يكون لعبة إيجابية مفيدة . وستكون المكاسب على تحقيق آثار تجارية عالية من الاشتراك في أنشطة الشركات والمشروعات ، وزيادة نصيب السوق من السلعة المنتجة ، وانخفاض تكلفة التشغيل ، واكتساب التكنولوجيا ، وقدرة أكبر على التأثير في المفاوضات مع الشركات عبر الوطنية .

كيف يمكن للإقليم أن يجني مزايا التعاون ثم يوزعها بين الدول الأعضاء في هذا التعاون الإقليمي وما هي تلك القطاعات الصناعية بالتحديد التي يمكن أن تستفيد من التعاون الإقليمي ؟؟

أ - الحد من الحواجز التي تعترض تدفق الاستثمارات الإقليمية البينية ، عبر البلدان العربية :

السبب الرئيسي وراء ضعف التدفقات الرأسمالية الصناعية بين الدول العربية ، بشكل غير عادي ، يرجع إلى ضخامة الحواجز المؤسسية ، وخصوصاً تراخيص الاستثمار ، التي تمنح مزايا للمنتجين المحليين الذين بحكم اعتمادهم التكنولوجي على الدول المتقدمة ، يميلون بطبيعة الأمور ، إلى تفضيل العلاقة مع الشركات عبر الوطنية من خارج المنطقة ، على حساب الشركاء في المنطقة . وفي حقيقة الأمر ، فإن الموقف ينجلي عن أن الشركات عبر الوطنية نفسها ، هي التي تدرس الأسواق العربية ، وتحدد المكان المختار لها ، ثم تدخل في اتفاقيات مع الشركاء من الدول على حدة ، سواء كانوا من الشركات العامة أو الخاصة .

إن تشغيل سوق عربي أكبر ، وأفضل تكاملاً معناه سوق تتغير فيه قواعد اللعبة تماماً ، فبدلاً من أن تتنافس كل دولة مع جارتها في جذب الشركاء الأجانب ، فإن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تتنافس فيما بينها ، للحصول على حصة من هذه السوق الكبيرة ، حيث يكون تدفق السلع إليها تدفقاً حراً نسبياً . وأياً ماكانت المكاسب التي تحصل عليها العمليات التجارية ، في ظل هذا المخطط المديد للتعاون التنافسي ، فإنها سوف تحقق تكلفة أقل [اقتصاديات النطاق] ، وأسعاراً تنافسية (لصالح المستهلكين المحليين] وصادرات أكبر .

ولعل أهم المكاسب التي يحققها التكامل ، هو قوه التأثير والنفوذ الذي يمكن لأي حكومة أو شركة محلية أن تتمتع به ، إزاء العالم الخارجي ، في معاملاتها ، عند شراء السلع الوسيطة والتكنولوجيا من الشركات العملاقة ، وعند الاقتراض من أسواق المال الدولية أو الوطنية ، وعند تسويق منتجاتها في بقيه العالم .

ب - الحد من الحواجز التي تعترض تدفقات التجارة البينية عبر البلدان العربية :

إن العائق الوحيد الأكثر أهمية ، أمام التدفق " العادي " للتجارة بين الأسواق العربية هو المستوى المرتفع للغاية من الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، الموجود حالياً . ورغم أن تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمواءمة البنيانية ERSAP ، وجولة أورجواي سوف تسفر عن بعض التخفيضات في التعريفة الجمركية لدى الدول العربية ، فإن ثمة حاجة ملحة إلى إجراء تقييم متعمق للهياكل القائمة ،

ومستويات الحماية الموجودة في الدول العربية ، وما تنطوى عليه من آثار ، مع تقديم تصورات ومقترحات بديلة ، لصانعي السياسات . ولعل هذا هو أهم شيء على الإطلاق ، بالنظر الى التحديات العالمية التي تواجه الدول العربية ، من ناحية ، ومحاولات بعض البلدان المجاورة للدول العربية ، صنع تحالفات إقليمية جديدة ، من ناحية أخرى .

ويبقى على الدول العربية كخطوة أولى صوب التعاون الإقليمي في مجال التنمية الصناعية ـ العمل على تقديم نوع من المعاملة التفضيلية للتجارة البينية العربية ، تقوم على منح مزايا لصالح المنتجين العرب في المنطقة . والحالة السائدة أنه على الرغم من البروتوكولات والاتفاقيات ، التي جرى التصديق عليها ، والتي تنص على معاملة تفضيلية للسلع الصناعية العربية في الأسواق العربية ، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقيات ، لم يتجسد عملياً ، ولهذا ، فإنه يكون من المفيد للغاية ، إجراء دراسة لاستعراض حالات التنفيذ الفعلي لاتفاقيات التجارة الإقليمية ، واقتراح الخيارات الممكنة ، من أجل توسيع إطار هذه الاتفاقيات ، بشكل أكبر .

وكخطوة ثانية على طريق تحرير التجارة الإقليمية ، تحديد مجموعة من السلع الصناعية تخضع لامكانيات التنسيق / التعاون الإقليمي [أنظر القسم التالي] . وتأسيساً على تحديد هذه القطاعات الفرعية ، يجدر اقتراح تسلسل تحرير التجارة ، بحيث يعطى الأولوية ، لتخفيف الحواجز التجارية أمام هذه المجموعة من السلع . وفي كثير من الحالات ، فإن وجود الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، في أي دولة عربية ، ليس له علاقة بتشغيل الصناعات المحلية ، التي تتطلب الحماية ، وإنما النتيجة الفعلية لهذه الحواجز هي عدم تشجيع مشروعات الاستثمار ، التي يمكن أن تستحوذ على السوق العربية الكبيرة ، كسوق محلية لها ، عند إجراء دراسات الجدوى .

وكخطوة ثالثة وإضافية ، على طريق التعاون التجاري الإقليمي ، اتخاذ نهج متدرج في عملية تحرير التجارة ، تأخذ به مجموعة من الدول . والقيام بإجراء تحليل لمواطن القوة والاحتمالات بالنسبة لكل قطاع صناعي . لدى كل دولة عربية ، بما يمنع هذه الدولة في فئة معينة ، من حيث السرعة التي تتم بها عملية تحرير التجارة . ويتشابه هذا الشكل من أشكال التعاون مع " نموذج الإوز الطائر " لاقتصاديات جنوب شرقي آسيا الناجحة ، حيث راعت كل دولة تفتح أسواقها بالتدريج ، أمام مجموعة من السلع الرئيسية [مثل : الأغذية المصنعة ، وبعدها المنسوجات ثم السلع الرأسمالية ، ثم الالكترونيات ، فالسيارات ... الخ] مع جيرانها . وهذا يبين كيفية نمو التجارة البينية لدول الآسيان ASEAN من نسبة لايعتد بها . بالنظر إلى تجارتها الدولية الإجمالية ، إلى أن تجاوزت ثلث التجارة الإجمالية لها ، في بداية التسعينيات .

تحديد فروع القطاعات الصناعية من أجل التعاون الإقليمي :

ثمة ثلاثة معايير ، يمكن للمرء من خلالها ، أن يحكم على ما إذا كان أحد القطاعات الفرعية في الصناعة ، يصلح أن يكون مرشحاً للتعاون الإقليمي : فرص الإحلال محل الواردات ، مع وجود مزايا نسبية ديناميكية ـ فرص التكامل اللاحق في سلع ذات قيمة مضافة عالية ـ فرص التكامل الأفقي للقطاعات القائمة ذات المزايا النسبية العالية. ويمكن استخدام المعيار الأول لانتقاء مشروعات جديدة ، يمكنها الاستفادة من مزايا السوق العربية الضخمة ، كسوق واحدة ، في أوضاع تتحول فيها اقتصاديات النطاق ـ من ناحية العرض ـ بين أى دولة وبين القيام باستثمارات صالحة للإحلال محل الواردات ، تعتمد على السوق المحلي وحده في هذا البلد . ويمكن استخدام المعيار الثاني ، لتحديد المشروعات ، التي تعتمد جدواها ، على استغلال فروع الصناعة الموجودة ، والتي تقوم على موارد، تكفل مزاياها للمنطقة العربية ، سلعاً وسيطة منخفضة التكاليف ، والتي يمكن إدخاله مزيد من التصنيع عليها ، بحيث تتحول الى سلع ذات قيمة مضافة عالية ، من أجل السوق الإقليمية ، وأسواق التصدير . ويمكن استخدام المعيار الثالث ، لانتقاء بعض القطاعات الفرعية القائمة ، التي يمكن للتكامل الإقليمي الأفقي فيما بينها ، أن يشجع عمليات الدمج ، وترتيبات التعاقد من الباطن بين شركات من دول عربية مختلفة ، وأن يزيد من الكفاءة الإنتاجية ، والقدرة على المنافسة ، والتوسع السريع لمواجهة الطلب في سوق إقليمي ينمو بسرعة ، وخصوصاً في السلع الاستهلاكية .

١ الإحلال محل الواردات مع وجود مزايا نسبية ديناميكية :

يتعلق المعيار الأول بسياسة الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي ، بالنسبة للسلع التي تشكل قيمة كبيرة للمنطقة العربية ، بالمعنى المطلق ، أو بالنسبة الى المستويات الفعلية والمتوقعة ، للاستهلاك الإقليمي . وبالإضافة الى ذلك ، فلابد أن تتمتع هذه السلع بالحد الأدنى من الخصائص الضرورية ، من أجل صلاحيتها الاقتصادية للإنتاج في المنطقة ، في الأجل المتوسط والأجل الطويل [مثل إمكانية الحصول على التكنولوجيا الحديثة ، والتدريب من أجل الوصول الى المهارات الملائمة] . ووسائل النقل [مثل سيارات الركوب] ، هي أحد المجالات التي تتيح فرصة عظيمة لقيام تصنيع للإحلال محل الواردات ، وذلك بالنظر الى قيمة الواردات الاجمالية منها [انظر جدول ١] . ومن بين السلع الرأسمالية الأخرى التي يمكن أن تستفيد من زيادة التوسع فيها ، الآلات توليد الكهرباء ، والأجهزة المكتبية ، والأجهزة الكهربائية ، وأجهزة التمويل ونقل الحركة . وتشكل هذه القطاعات الفرعية الثلاثة ، مجتمعة ، النصيب الأكبر من واردات السلع الرأسمالية [أنظر جدول ٥ في الملحق] .

جدول (١) : واردات وصادرات الدول العربية ، من بعض السلع الرأسمالية (١٩٩٢) :

بالمليون دولار أمريكي

	أجهزة غير كهربائية	أجهزة كهربائية	معدات النقل
اجمالي الواردات العربية	١٠٫٢٢٨	٦٫٠٥٧	١٣٫٣١٥
واردات من دول عربية	١٨١	١٢٠	٩٠
اجمالي الصادرات العربية	٣٢٤	٦٠٦	٣٢٢

ملحوظة : الدول العربية هي مجموع دول الشرق الأدنى حسب تعريف اليونيدو ، باستثناء تركيا ، وإيران ، وقبرص ، التي تم استبعادها من مجموعة هذه الدول . ولهذا فإن الأرقام المذكورة تغطي جميع الدول العربية ، باستثناء الصومال ولبنان وموريتانيا وجيبوتي .

المصدر : اليونيدو : شعبة الإحصاءات الصناعية ، التابعة لقسم المعلومات والبحوث ، قاعدة البيانات الاقتصادية العالمية ، ١٩٩٤ .

وسوف تكون السياسة الصناعية ، على المستويين الوطني والإقليمي ، ذات أهمية بالغة ، لنجاح إنتاج سلع جديدة ، من أجل السوق الإقليمي ، وسوف يكون من الضروري ، إجراء مشاورات وعمليات تعميم واسعة ، للنظر في البدائل ، عند اختيار مجموعة فرعية نوعية من السلع ، المندرجة في إحدى الفئات السلعية ، مثل السلع الرأسمالية . ولابد من الابتعاد عن الأساليب السابقة في تحديد وتخطيط مشروعات جديدة ، لأنها تميل في تعاملها مع الاستثمار الصناعي ، إلى التركيز بشكل ضيق على بعض المتغيرات ، مثل : حجم السوق الوطني ، والتقديرات غير الدقيقة للوفر المحقق لميزان المدفوعات ، وحجم العمالة المستوعبة بإقامة تلك المشروعات . وعلاوة على ذلك ، يجب أن يركز التقييم على منظور أوسع ، لمتطلبات التشغيل الكفء ، ويجب أن تنظر أبحاث السوق ، إلى ديناميكية العرض والطلب في الأسواق العالمية . وبالاضافة الى المتغيرات المعيارية ، المستخدمة في تقييم المشروعات ، فإنه لابد من تحليل دقيق ، للمتطلبات التكنولوجية ، والادارية ، والمهارية ، في جانب العرض ، حتى لاتقتصر الاستثمارات على المصنع ، والمعدات والأصول الملموسة الأخرى ، وإنما تمتد الى تنمية الموارد البشرية ، وعمليات البحوث والتطوير ، من أجل الارتقاء المستمر بالمهارات ، والتقدم التقني المستديم ، في تلك المجالات التي قررت المنطقة العربية تركيز جهودها فيها .

ولابد أن نبتعد عن تحيز تقليدى آخر ، عند انتقاء " الحماد الرابحة " ، مفاده أن التكامل الرأسى ، شرط ضرورى ، لنجاح المشروعات الصناعية . فالصلاحية الاقتصادية لأى مرحلة من مراحل المعالجة التصنيعية ، هى عملية مستقلة ، عن وجود المواد الخام و/ أو السلع الوسيطة المعالجة المستخدمة فى تلك العملية ، وقد تم إثبات ذلك بالتجربة ، من خلال قصص النجاح ، لعملية التصنع في دول الاسيان ASEAN . وسوف تتوقف تكاليف ومكاسب التركيز على صناعة الجرارات ، مثلاً على المعرفة والمهارات المتعلقة بالعمليات الإنتاجية لهذه السلع ، والأخذ بأسباب التكنولوجيا الحديثة ، كما تتوقف على القيمة المضافة ، من جانب هذه العمليات ، وليس على الإنتاج المحلى ، للمحركات ، والاطارات ، والمعادن الخاصة ، والمكونات الأخرى ، التى تستخدم كسلع وسيطة .

وعلاوة على ذلك ، فإنه من المهم أيضا ، تحليل التكاليف والعائدات ، بالاسعار الدولية والابتعاد عن مزالق تحديد الأسعار المحلية ، التى إما أنْ تفرط أو تبالغ فى نفقة الاختيار ، للمدخلات والمخرجات . ويصدق هذا بصفة خاصة ، على صناعات التجميع ، في قطاع الصناعات الهندسية ، حيث قام عدد كبير من الدول العربية ، بتشجيع الاستثمارات العامة أو الخاصة ، التي تقوم على أساس حماية جمركية شديدة ، لبعض السلع مثل : الالكترونيات الاستهلاكية ، وسيارات الركوب . وفي أغلب الأحوال ، نجد أن لهذه المشروعات قيمة مضافة لاتكاد تذكر ، بل قيمة مضافة سالبة فى بعض الأحيان ، وكان من الممكن تفادى ذلك ، لو استفاد تقييم المشروع من الأسعار العالمية . وعلى النقيض من ذلك ، نجد أن مجموعة كبيرة من مشروعات السلع الرأسمالية ، التي تتمتع بقيمة مضافة كبيرة ، يتم تجاهلها ، لأنها لاتتلقى أى حماية . ومن ثم فإن التحليل الملائم للتكلفة / الربح ، يتسبح أمراً ضرورياً ، لكى يحدد من داخل كل فئة من فئات السلع الرأسمالية ، ومركبات النقل ، والسلع الهندسية الأخرى ، تلك المجموعات السلعية المختارة ، التي تتمتع - من خلال التعاون الاستثمارى العربى - بمعدلات مرتفعة ومستديمة من العائد .

٢ - التكامل اللاحق فى السلع ذات القيمة المضافة العالمية :

يشير المعيار الثانى ، إلى التكامل الرأسي اللاحق ، في إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية ، تتمتع بمزايا نسبية ، سواء في الأسواق الإقليمية ، أو العالمية . ومن شأن التعاون الإقليمى ، التنسيق بخصوص تصميم وحجم المشروعات المقترحة ، لتفادى الازدواج الإقليمي ، وتعظيم المزايا التى يمكن لهذه المشروعات الحصول عليها ، من استخدامها لسوق عربية كبرى ، تعد قاعدة لدخول الأسواق العالمية . ويوضح الجدول (٣) مجال الإنتاج في بعض الصناعات اللاحقة المنتقاه ، التي تتمتع بوجود قاعدة ضخمة من الموارد ، بالإضافة الى كونها من الصناعات التى تستخدم الطاقة بكثافة. والصناعة الأولى المرشحة لذلك ، هى صناعة البتروكيماويات اللاحقة والتى يبلغ نصيب الواردات منها الى المنطقة العربية ، حالياً ، ٢٢ مليون

دولار ، من بينها ٢٤٪ فقط واردات من الدول العربية منها ، وقد وصل إجمالي الصادرات العربية منها الى ١٢٥ دولار سنة ١٩٩٢ من إجمالي تجارة السوق العالمي في هذه السلع ويبلغ ٥٥٥٤ مليون دولار . وبالمثل ، فإن المطاط الصناعي ، والحديد والصلب ، والسلع المعدنية الأخرى ، هي قطاعات يمكن أن تستفيد من زيادة التوسع فيها [انظر جدول ٦ في الملحق ، للوقوف على متوسط الاستهلاك الظاهر ، في صناعات مختارة] .

جدول (٢) : واردات وصادرات الدول العربية من بعض الصناعات اللاحقة (١٩٩٢) :

بالمليون دولار أمريكي

	سلع متنوعة أساسها البترول والفحم	مطاط صناعي	حديد وصلب	منتجات معدنية مع استبعاد الآلات
اجمالي الواردات العربية	٢٢٥	١٫٤٤١	٥٫٨٤٦	٤٫٥٣٦
الواردات من دول عربية	٥٥	٥٤	٥٩٧	٢٣٣
اجمالي الصادرات العربية	١٢٥	٥٨	٦٩٤	٣١٨

المصدر : نفس مصدر الجدول (٢) .

إن كثيرا من البلدان العربية - ولاسيما البلدان الغنية بالنفط ، والتي تتمتع بمزايا نسبية في الصناعة القائمة على الطاقة - قد قامت باستثمارات ضخمة ، في عمليات المعالجة الاولية للمنتجات المستمدة من الصناعات الاستخراجية [البترول والغاز] ، وكذلك في المراحل الثانوية ، مثل : البتروكيماويات ، والأسمدة ، ومواد البناء . وهذه القاعدة الراسخة من الصناعات ، قد خلقت واقعا جديدا ، في بيئة الصناعة في المنطقة العربية ، وسيمهد الطريق أمام المزيد من النوع الناضج في الأنشطة التكميلية اللاحقة ، في هذه القطاعات ، الأمر الذي يعد بقيمة مضافة كبيرة ، عندما يتم القيام بهذه الأنشطة على النطاق المناسب ، ومع الدراسة الواعية لاحتمالات السوق ، في المنطقة العربية ، وفي بقية أنحاء العالم .

وسيمثل هذه المنشآت "للمكاسل اللاحق" - شأنها الفئة الأولى للقطاعات المرجعية المقترحة من أجل التعاون الإقليمي العربي ، والتي تقوم على الإحلال محل الواردات سلسلة واسعة جدا من الأنشطة المرتبطة ، للمشروعات الاستثمارية المنشأة . ومرة أخرى ، فإن المتغيرين الأساسيين اللذين لابد من أحدهما بعين الاعتبار ، عند الاختيار من بين البدائل الممكنة ، هما : المتطلبات التكنولوجية

والمهارية ، في جانب الانتاج ، والتغيرات السريعة في ظروف العرض والطلب ، في جانب السوق . ولقد جرى تقديم اقتراحات عديدة محددة ، للاستثمارات التكميلية اللاحقة ، من جانب هيئات متخصصة مثل منظمة AIDMO، وعلى الحكومات العربية ، أن تولى الاعتبار اللازم لهذه الاقتراحات .

٣ ـ التكامل الأفقي من أجل التوسع التنافسي :

ينصرف المعيار الثالث ، الى التكامل الأفقي للصناعات القائمة ، التي تتمتع بمزايا نسبية حالية ومستقبلية ، بحيث تستحوذ على مزايا إعادة الهيكلة على امتداد البعد الإقليمي . وتتمثل المزايا المكتسبة من البعد الإقليمي ، في وجود سوق أكبر أمام أي منتج ، وما يرتبط بذلك من مزايا اقتصاديات النطاق ، وإعادة التوطن للاستفادة من وجود السلع الوسيطة ، والعمالة ، والخدمات الصناعية المتاحة ، في المنطقة العربية . ويشير الجدول (٣) إلى بعض السلع الاستهلاكية المنتقاة ، التي تمثل شريحة ضخمة من إجمالي الواردات ، والتي يمكن التوسع فيها ، بحيث تسمح الطاقة الانتاجية القائمة بالفعل ، بتلبية الطلب الحالي ، الذي يجري تغطيته الآن عن طريق الاستيراد .

إن صناعات السلع الاستهلاكية [صناعة الأغذية ، والتبغ ، والمنسوجات ، والأقمشة ، والجلود ، والأثاث ، والأدوية ، ومواد التجميل ، ومختلف الأجهزة المنزلية من قطاع الصناعات الهندسية] لاتزال تمثل أكثر من نصف القيمة الإجمالية المضافة ، في المنطقة العربية ، في قطاع الصناعة . ولقد كان من شأن سياسات الحماية التجارية ، والتحكم في الأسعار ، والمواقف المتحيزة التي تتمثل في التمييز ضد صغار المنتجين [من حيث إمكانية حصولهم على الائتمان ، أومواقع انتاج بها خدمات ، أو التدريب وتكوين المهارات] أن عملت على تقليل فرص رفع مستوى الكفاءة ، والإنتاجية ، واستغلال الطاقات ، والتأهيل ، واللحاق التكنولوجي، وتسويق الصادرات . ومع ذلك ، فإن جميع هذه الصناعات ، تحظى بمزايا نسبية ، وأمامها فرص طيبة للنمو ، اعتماداً على التزايد السكاني السريع ، وزيادة الدخول في المنطقة العربية ، فضلاً عن احتمالات التصدير إلى بقية أنحاء العالم ، اذا ماوضعت السياسات في نصابها السليم ، بحيث تصحح الاختلالات الموجودة .

وسوف يستفيد التعاون الإقليمي في هذه المجموعة الثالثة من الصناعات ، أقصى استفادة ، من تخفيض الحواجز التجارية ومشكلات الاستثمار ، التي تحد من مجال المنافسة الفعالة . والتعاون المثمر بين الأعداد الهائلة من الشركات التي تعمل في هذه القطاعات الفرعية على امتداد المنطقة ، والنظر إلى سبيل التكامل الإقليمي على مستوى المجموعة الأوربية ، فإن المرء ليستطيع أن يقدّر أن استثمارات المكاسب التي تجنيها جميع الدول الأعضاء في المجموعة الإقليمية العربية ، سوف تحسن في الأجلين المتوسط والطويل . ومع سير عملية تحرير التجارة ، فإن ذلك

سوف يساعد على زيادة عملية إعادة الهيكلة ، وعملية الاندماج في كل فرع من الفروع ، بحيث يرتفع مستوى الكفاءة في جميع المصانع الموجودة ، كما تزداد القدرة على المنافسة ، إزاء المنتجين في بقية أنحاء العالم . ولقد غدت هذه العملية، عاجلة وملحة للغاية ، حيث تفرض جولة أورجواى ، جدولاً زمنياً صارماً ، بشأن الرفع التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية ، على مستوى العالم .

جدول (٣) : واردات وصادرات الدول العربية من بعض السلع الاستهلاكية (١٩٩٢) :

بالمليون دولار أمريكي

	أدوية وعقاقير	أغذية مصنعة	منسوجات	أحذية
اجمالي الواردات العربية	١ر٦٩٥	٢٦ر٥٠٦	٥ر٢٣٣	٤٣٨
الواردات من دول عربية	لايوجد بيانات	٧٦٦	٢٦٦	٥٨
اجمالي الصادرات العربية	لايوجد بيانات	١ر١٦١	١ر٦٣٨	٢٤٥

رابعا : اقتراحات من أجل التعاون الإقليمي :

إن أهم مشكلتين تعترضان النمو الفعال للصناعات العربية ، هما : الوصول للأسواق الأجنبية ، والوصول إلى التقدم والابداع التكنولوجي . وأحد سبل الحل : الإصرار على تنمية المهارات المواهب المحليه ، للتوغل في أسواق التصدير ، واللحاق بالمستوى التكنولوجي . أما السبيل الآخر ، فيتمثل في اختصار الطريق ، بدعوة الشركات عبر الوطنية ، التي تعطي بتبنيه تسويق متطوره للغايه ، وتستعود على أكثر التكنولوجيات تقدما .

أ - سياسات الاستثمار :

- ينبغي على الدول العربيه ، ان تنظم تراخيص الاستثمار التي عدت الآن عتيقة ، وأن تحرر تحريراً كاملاً الدخول لأسواقها ، باستثناء القطاعات المتعلقة بالأمن وبعض القطاعات الأخرى المحددة تحديداً واضحاً ، طبقاً لمجموعة من المعايير المتفق عليها اتفاقاً عاماً . وإن استخدام قائمه سلبيه بالقطاعات التي تتطلب الموافقه عليها ، يكسب النظام شفافيه ، ويضيق المجال أمام التعويمات البيروقراطية ، والحذر البيروقراطي .

- ينبغي على الدول العربية إحداث نوع من الانسجام بين قوانين تشجيع الاستثمار لديها ، من أجل المستثمرين الأجانب ، بدلاً من التنافس على الحوافز الضريبية والمالية ، التي تقدمها كل منها منفردة . وينبغي أن يعامل المستثمرون الأجانب على قدم المساواة مع المستثمرين المحليين . والطريقة الوحيدة المقبولة التي يمكن للدول من خلالها التمييز ضد المستثمرين الأجانب ، هي التحديد الانتقائي للمجالات التي تعتبر فيها هذه الاستثمارات ، ضارة بالتنمية الصناعية الوطنية ، طبقا لمجموعة واضحة من المعايير .

- طرح أسهم المشروعات العامة في أسواق المال العربية ، بغية تنشيط وتنمية أسواق المال في المنطقة ، والاستحواذ على شريحة أكبر من المدخرات الخاصة، وتوفير التمويل الأساسي للمشروعات ، وعدها بمقياس لتقييم السوق.

- يجب على كل دولة ، الجمع بين خطة التخصيصية PRIVATIZATION ، وتأكيد التزامها مجدداً ، بتأييد إعادة هيكلة المشروعات العامة ، في ظل ادارة تتمتع بالاستقلال الذاتي ، بهدف الاستفادة من قوتها كعامل رئيسي من أجل " اللحاق بالركب " في عملية النمو والتنمية .

ب ـ المشروعات المشتركة :

- تشجيع اشتراك المستثمرين الأجانب في المشروعات المشتركة ، مع المشروعات العامة . ولعل أنسب الهياكل التنظيمية ، التي يمكن أن تساعد على نجاح المشروعات المشتركة ، الشركات القابضة العامة أو الخاصة ، التي يمكنها أن تتفاوض من موقع القوة ، بشأن شروط الحصول على التكنولوجيا ، وخطط دخول الأسواق الأجنبية . ويفضل الشركاء الأجانب ، في حقيقة الأمر ، الدخول في مشروعات مشتركة ، مع وجود ضمانات عامة ، تقلل من حجم المخاطرة . ومن المعروف كذلك أن الشركات عبر الوطنية ، أصبحت مؤخراً أكثر تساهلاً بالنسبة لشروط الاتفاق .

- إن الاستراتيجيات الجديدة ، التي تأخذ بها حالياً ، الشركات عبر الوطنية ، تنطوي على قدر أكبر من المرونة ، من حيث تنظيم الإنتاج عبر الحدود . وهذه الاستراتيجيات تسمح للفروع المستقلة ، بالانخراط في عمليات الإنتاج الدولي ، بينما تقوم في نفس الوقت بخدمة الدولة أو الإقليم ، بدرجة عالية من الاستقلال عن الشركة الأم . كما تناط بها مسئوليات ممارسة كثير من الأنشطة الإنتاجية ، وفي بعض الحالات ، يسمح لها فرصة العمل ككيان قائم بذاته . كما تلجأ الشركات عبر الوطنية أيضا ، إلى توجيه أجزاء من عملياتها الإنتاجية ، إلى الخارج ، وهي تقوم بتنسيق روابطها مع فروعها الخارجية ، ومع الشركات

المستقلة عنها ، والتي تعمل معها كشركات متعاقدة من الباطن . على أن توجيه جزء من نشاط الشركة إلى الخارج ، إنما يتوقف إلى حد كبير على مزايا التكلفة في الدولة المضيفة ، بالنسبة لأحد مكونات الإنتاج .

- إعداد خطة لإطلاق أول منتج عربي مشترك من الصناعات الهندسية ، وليكن مثلاً سيارة أو حافلة مصممة تصميماً خاصاً تتفق مواصفاته والظروف المناخية والأرضية بالمنطقة ، وذلك بالتعاون مع إحدى الشركات العبر وطنية البارزة [دخلت بولندا في اتفاقية مع شركة فيات لإنتاج أول سيارة غربية مصنعة بالكامل في أوربا الشرقية ، في صورة مشروع مشترك مع القطاع العام البولندي لإنتاج السيارات] . وتشير البيانات إلى أن قيمة الواردات العربية من المركبات البرية التجارية ، وسيارات الركوب ، قد بلغت ٨ر٨ بليون دولار ، و ٨ر١ بليون دولار لكل منهما على التوالي [انظر الملحق جدول ٤] .

- السياسات التجارية :

- اجراء دراسة مقارنة عن الحواجز التجارية [جمركية وغير جمركية] ، التي تفرضها حالياً كل دولة عربية على جميع المنتجات المصنعة من بلدان عربية أخرى، ومن بقية دول العالم . ويجب أن تقيم الدراسة أثر هذه الحواجز التجارية البينية الإقليمية ، وأن تقترح جدولاً زمنياً للإلغاء المتدرج للحواجز غير الجمركية ، وتخفيض التعريفة الجمركية على التجارة البينية العربية .

- إنشاء مؤسسة عربية للترويج التجاري ، تكون مسئوله عن تزويد المصدرين والمستوردين بجميع الخدمات المتعلقة بالتجارة ، بما في ذلك معلومات عن المنتج وعن السلعة ، من دليل يضم قاعده للبيانات ، ويربط بين قواعد البيانات الوطنية ، واتجاهات السوق [الإقليمية والدولية] ومعلومات إحصائية تجارية عن كل بند من البنود السلعية ، عن جميع الدول العربية ، على أساس دوري منتظم ... الخ .

- تعميم تجارب النجاح السابقة ، المتعلقة بإنشاء شركات تجارية عربية ، ودراسة امكانات إنشاء مشروعات جديدة ، يمكن أن يعقد شكلاً من الأشكال العديدة ، التي تعمل حالياً على مستوى العالم .

- لابد من دعم قدرة التصديرات الصناعية والصادرات المعدنية على السلع الرأسمالية ، حيث إنها من العوامل المشجعة نشيطاً جديداً للاستثمار في صناعة السلع الرأسمالية [إذا كانت تعريفة الحماية منخفضة] وتمثل تكلفة باهظة للاستثمارات عموماً [إذا كانت التعريفة الجمركية عالية] .

د - السياسة الصناعيـة :

- ينبغي على الدول العربية مجتمعة وضع خطة لإقامة عدد من الصناعات الأساسية، التي ترى أن لها مزايا نسبية ديناميكية ، واحتمالات كبيرة للنمو، والتي يمكن للتعاون فيها ، أن يرفع من معدل العائد عليها . ومن بين الصناعات والقطاعات الفرعية التي تستحق الاهتمام والدراسة : السلع الرأسمالية ، والسلع البتروكيماوية اللاحقة ، وبعض الصناعات المعدنية ، والالكترونيات الدقيقة ، والبرامج SOFTWARE . وفي كل مجال من هذه المجالات ، يمكن تحديد خطوط معينة كمنافذ محتملة .

- ويمكن كذلك متابعة برامج البحوث والتطوير المشتركة ، ذات التطبيقات الصناعية ، في بعض المجالات مثل : الطاقة المتجددة ، وتحلية مياه البحر ، ومواد البناء ، ومعدات الري ، والتكنولوجيا الحيوية ، والتي يمكن أن تكون عنصراً مكملاً ومساندا لنموّ القطاعات الصناعية ذات الصلة . وتوفر الفرص من أجل استثمارات جديدة .

- إنشاء مكتبة مرجعية إقليمية كومبيوترية ، تعنى بعمليات البحوث والتطوير الجارية في العالم ، في جميع فروع الصناعات القائمة . وكذلك بالنسبة للصناعات التي يقال عنها : إنها الصناعات المحتملة الجديدة للمستقبل ويجب ربط هذه المكتبة بمراكز البحوث الوطنية والإقليمية ، وتشجيع الاستفادة منها داخل الصناعة ذاتها .

- تحديد عدد من القطاعات الفرعية المؤهلة للتكامل الإقليمي القائم على دراسة السوق [حجم الأسواق المحلية ، والسوق الإقليمي ، والتوقعات بالنسبة للطلب العالمي] ، والإمكانات الانتاجية الإقليمية، وتوقعات المعروض العالمي ، والجوانب التكنولوجيه . ويجب دراسة مختلف الخطط والإطار الزمني للتنفيذ .

- تصميم عدد من البرامج ، من أجل تنميه ، وإعادة هيكلة ، وتكامل كل قطاع من تلك القطاعات الفرعية التي تم تحديدها والتعرف على أنها تستحق التكامل الإقليمي ، ويجب أن يولى اهتمام خاص للعمر الافتراضي المتوقع للمصانع القائمة ، وإعادة انتشار العمالة. ويجب أن يتضمن كل برنامج ، استمارات من أجل الهيكلة الفنيه والمالية للمصانع الصالحة للبقاء ، ومراحل انتهاء المصانع المتبقية ، وإعادة الموطنين حيثما يكون ذلك ضرورياً ، وتنفيذ خطط التوسع .

- إنشاء دليل الحاسب الآلي ، مزوداً بفهارس عن الاستشاريين الإقليميين ، والبيوت الاستشارية ، حسب مجالات الخبرة في جميع الخدمات المتعلقة بالصناعه .

- تشجيع إقامة مراكز أبحاث متطورة في الصناعات النوعية ، تنخرط في عمليات البحوث والتطوير ، والتدريب في مجال الإنتاج ، والتصميم ، والتحديث ، ومراقبة الجودة ، ودراسة الأسواق . وتقوم هذه المراكز بتقديم الخدمات الاستشارية ، والمساعدات الفنية ، إقليمياً ودولياً ، والعمل كجهة دعم رئيسية لبناء قدرات الجهاز الفني في كل صناعة من الصناعات في المنطقة .

هـ - السياسة البيئية :

إن التزام الحكومات العربية ، باتخاذ سياسات مشتركة ، حول قوانين البيئة وتطبيق هذه القوانين ، وتسعير الطاقة على أساس نفقة الفرصة البديلة ، والأخذ بنظام الحوافز على المستوى الوطني ، سوف يكون له آثار إيجابية هامة ، في تفادي المزيد من التدهور البيئي ، وأن تقسم الدول العربية بشكل عادل ، أعباء التحكم في النفايات ، ومساعدة تلك الصناعات التي تتحمل تكلفة عالية ، بسبب تطبيق المواصفات القياسية البيئية بما في ذلك الصناعات الكبيرة التي تقوم على كثافة استخدام الطاقة [مثل الأسمنت والأسمدة] وكذلك المصانع الصغيرة والقديمة نسبياً ، والتي تعمل في قطاعات معينة مثل : المعادن واللدائن (البلاستيك) . وأما عن الحوافز ، فإنها يمكن أن تكون في شكل بعض الإجراءات المالية ، والدعم المالي المباشر للمشروعات لتشجيعها على تركيب تكنولوجيا إنتاج أنظف . ومن قبيل التوازن ، فإنه يبدو أن المكاسب التي يجنيها الاقتصاد في الأجل الطويل ، من حماية البيئة ، في شكل كفاءة إنتاجية أعلى ، وانخفاض قيمات التلوث المباشرة وغير المباشرة ، والوصول بشكل أفضل إلى أسواق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، تفوق التكاليف الرأسمالية لأصحاب المشروعات ، والأعباء المالية التي تتحملها الحكومات بسبب تقديم الحوافز ، وتنظيم ، ومتابعة ، والحفاظ على المواصفات القياسية المشتركة المتفق عليها إقليميا من أجل حماية البيئة .

و - برنامج عمل من أجل التعاون الصناعي :

حتى يتسنى للتعاون الاقليمي ، أن يسير وفق خطة عمل متسعة وممكنة التنفيذ ، فإنه ينبغي إتخاذ عدد من الخطوات العملية ، فعلى سبيل الاجراءات السياسية المقترحة، التي يتعين على السلطات الحكومية المعنية القيام بها ، بعد الموافقة عليها ، من خلال التشاور بين الاجهزة الحكومية المختلفة . ويمكن أن يعهد للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين AIDMO ومنظمة اليونيدو UNIDO ، بمهمة دراسة مختلف أشكال التعاون وخياراته المحددة ، وبشكل أكثر تخصيصاً تحديد وتقييم المجالات الفرعية ، للتنمية الصناعية والتكامل في المنطقة العربية . ويمكن لهاتين المنظمتين المتخصصتين ، أن تقدما - بحكم خبراتهما العظيمة - في تحديد المعايير الفنية والاقتصادية ، وتعديد المتغيرات الهامة التي يمكن الاسترشاد بها في اختيار مجالات التعاون ، وإجراءات التكامل .

جدول (١) المؤشرات الأساسيه للتنميه الصناعيه

Country	(1) Population Mid 1991 (Millions)	(2) GNP Per Capita 1991 US $	(3) MVA Per Capita 1992 US $	(4) MVA/GDP 1992 (percent)	(5) Rate of Growth of Manufacturing 1980-90 annual %	(6) GFCF/GDP 1990 (percent)	(7) Total Employment in Industry 1992 (in thousands)
Group One							
UAE	1.6	20140	1622	8.6	2.9	20 0	183
Bahrain	0.5	7130	1098	16.9	0.7	36.5	74
Algeria	25.7	1980	207	9.4	5.6	* 27.1	1950
Saudi Arabia	15.4	7820	883	10.8	8.1	16.0	584
Iraq	18.6	n.a.	(8)****434	(8)****11.0	1.3	19.0	1246
Oman	1.6	6120	235	2.4	21.5	14.9	46
Qatar	0.5	14770	1576	8.7	8.7	12.3	31
Kuwait	1.4	n.a.	914	7.5	1.1	14.1	183
Libya	4.7	4706	397	5.7	10.3	** 12.5	305
Group Two							
Jordan	3.70	1050	158	14.5	3.1	** 18.4	260
Tunisia	8.2	1500	265	15.8	6.2	* 21.1	917
Syria	12.5	1160	(7) 101	(7) 11.4	4.0	11.5	1224
Palestine	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
Lebanon	3.7	n.a.	11	8.4	-21.5	6.2	356
Egypt	53.6	610	(7) 124	(7) 17.6	5.5	* 12.8	5130
Morocco	25.7	1030	179	18.4	4.2	** 22.4	1957
Group Three							
Mauritania	2.0	510	48	9.9	6.7	**12.1	51
Yemen, South	n.a.	n.a.	***30	***9.2	6.3	42.1	n.a.
Yemen, North	n.a.	n.a.	***34	***6.3	7.6	9.9	n.a.
Djibouti	0.4	n.a.	101	11.3	1.8	17.1	12
Somalia	8.0	120	10	3.0	2.0	12.3	n.a.
Sudan	25.8	n.a.	36	11.0	1.4	** 18.6	1010

Note: * 1992
** 1991
*** 1990
****1989
Employment in the industrial sector (column 7) includes manufacturing, extraction, construction and energy sub-sectors

Sources:
(1) to (2) World Development Report. Published for the World Bank, 1993
(3) to (6) UNIDO, Industrial Statistics Branch, Information and Research Division.
A Statistical Review of Economic and Industrial Performance.UNIDO, 1994.
(7) Unified Arab Economic Report. Published by The Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Monetary Fund and OAPEC. 1993
(8) Statistical Abstract of the Region of the Economic and Social Commission of Western Asia 1981-1990 ESCWA, United Nations

جدول (٢) الإنتاج الإجمالى والقيمة المضافه فى الصناعات التحويلية و القيمة المضافه فى أكبر ثلاثة مجموعات فرعيه لكل دولة.

US $ million

Country	Gross Output 300	Value Added 300	311	314	321	322	351	352	353	369	371	381	Year
Group One													
UAE	1,751	521	54							75		144	1985
Bahrain		544											
Algeria	* 9,191	5,411	825							483	537		1990
Saudi Arabia	16,297	4,898					1,746		745	604			1989
Iraq	7,126	3,919						455	1,016	583			1986
Oman	66	22											1978
Qatar	1,333	917					327		369		885		1991
Kuwait	7,075	2,793	132						1,853	139			1988
Libya	1,133	343		53					76	50			1980
Group Two													
Jordan	2,371	715	968	934						896			1991
Tunisia	5,481	1,391	177			116				252			1990
Syria	5,461	1,105	196	136	223								1990
Palestine													
Lebanon		302	37			15							1975
Egypt	18,314	5,926	1,232		9,295					537			1990
Morocco	10,003	3,148		407	370							205	1990
Group Three													
Mauritania													
Yemen, South													
Yemen, North													
Dgibouti													
Somalia	49	13	2	4				2					1986
Sudan	791	234	31		46			40					1976
Total	86,442	32,202	3,656	1,534	9,933	131	2,074	497	4,059	3,619	1,422	349	

Note: * 1980
Figures are provided according to the most recent year available.
Original figures in local currency were converted to US $ at exchange rates given in the World Tables, Published for the World Bank, 1992
For classification see attachement (1)

Source:
UNIDO, Industrial Statistics Branch, Information and Research Division.
A Statistical Review of Economic and Industrial Performance.UNIDO, 1994.

ملحق (١)

TOTAL MANUFACTURING(300)
Food products(311)
Beverages(313)
Tobacco(314)
Textiles(321)
Wearing apparel,except footwear(322)
Leather products(323)
Footwear,except rubber or plastic(324)
Wood products,except furniture(331)
Furniture,except metal(332)
Paper and products(341)
Printing and publishing(342)
Industrial chemicals(351)
Other chemicals(352)
Petroleum refineries(353)
Misc. petroleum and coal products(354)
Rubber products(355)
Plastic products(356)
Pottery,china,earthenware(361)
Glass and products(362)
Other non-metallic mineral prod.(369)
Iron and steel(371)
Non-ferrous metals(372)
Fabricated metal products(381)
Machinery,except electrical(382)
Machinery electric(383)
Transport equipment(384)
Professional & scientific equipm.(385)
Other manufactured products(390)

جدول (٣) إجمالى الصادرات من الصناعات التحويلية و نسبة أكبر ثلاثة مجموعات فرعية.

(US $ million)

Country	Total Exports	513/4	5611	5612	331	332	651	653	841 Less 8413	661	281	282	6821	684	722	732 Less 7321	7321
Group One																	
UAE	297					6				7				41			
Bahrain	2347				77									15			
Algeria	7888				49	21											
Saudi Arabia	25916				72	15											
Iraq	60					34											
Oman	239				89								7				18
Qatar																	
Kuwait	709				53	28										6	
Libya	12141				87	10											
Group Two																	
Jordan	371		32							10							
Tunisia	2848			7	18				39								
Syria	2244				36	16		23									
Palestine																	
Lebanon	147								3	8							
Egypt	2079				19		15							8			
Morocco	2248	15		17					30								
Group Three																	
Mauritania	98										74	24					
Yemen, North	12															41	
Yemen, South																	
Dgibouti	1																
Somalia	4																
Sudan	160																

Note: Table has been compiled by scanning through each country's major exports at the three digit level ISIC.
For classification see attachement(2)
Source: Same as Table 2

جدول (٤) إجمالى الواردات من الصناعات التحويلية و نسبة أكبر ثلاثة مجموعات فرعية.

(US $ million)

Country	Total Imports	541	581	331	332	243	652	653	656	841 Less 8413	661	673	678	711	722	732 Less 7321	7321
Group One																	
UAE	3148				5			5								7	
Bahrain	1746			41										2			3
Algeria	4608	4													4	5	
Saudi Arabia	9977	2								4						12	
Iraq	2059											4			4	11	
Oman	1252				4											5	11
Qatar	609												3			6	11
Kuwait	3447									6	3						10
Libya	1896									4					5	10	
Group Two																	
Jordan	1355	4		26	8											6	
Tunisia	3302				8		9	7								3	
Syria	1094			4								5					
Palestine																	
Lebanon	843				8											4	4
Egypt	4367		3			4										3	
Morocco	4027		3	14												3	
Group Three																	
Mauritania	33				15											9	12
Yemen, Northern	785				16						6					15	
Yemen, Southern																	
Dgibouti	87									2						2	5
Somalia	167				14						5						14
Sudan	926			11	8											6	

Note: Table has been compiled by scanning through each country's major imports at the three digit level ISIC.
For Classification see attachement (2)
Source: Same as table 2

ملحق (٢)

OILS AND FATS
- Animal oils and fats(411)
- Fixed vegetable oils and fats(421/2)
- Processed animal and vegetable oils and fats(431)

CHEMICALS
- Organic chemicals(512)
- Inorganic chem., oxides and halogen salts(513/4)
- Dyeing, tanning and colouring materials(531)
- Medicinal and pharmaceutical products(541)
- Plastics, cellulose and artificial resins(581)

FERTILIZERS
- Nitrogenous fertilizers & related materials(5611)
- Phosphatic fertilizers and related materials(5612)
- Potassic fertilizers and related materials(5613)

PETROLEUM
- Petroleum, crude or partly refined(331)
- Petroleum products(332)

RUBBER
- Crude rubber, synthetic and reclaimed(231)
- Rubber materials, e.g.sheets, threads, piping(621)
- Articles of rubber, e.g. tyres, tubes(629)

WOOD AND FURNITURE
- Wood, shaped or simply worked(243)
- Pulp paper, including waste(251)
- Veneers, plywood, improved wood(631)
- Wood manufactures(632)
- Paper and paperboard(641)
- Articles of pulp, paper or paperboard(642)
- Furniture(821)

TEXTILES AND CLOTHING
- Wool and other animal hair(262)
- Cotton(263) yarn ?
- Jute(264)
- Vegetable fibres, flax and hemp(265)
- Synthetic and regenerated fibres(266)
- Textile yarn and thread(651)
- Woven cotton fabrics(652)
- Woven textile fabrics(653)
- Made-up articles chiefly of textiles(656)
- Travel bags, handbags, etc.(831)
- Clothing, excluding leather(841 less 8413)
- Calf leather(6113)

LEATHER AND PRODUCTS
- Other leather, including artificial(611 less 6113)
- Leather manufactures(612)
- Apparel and accessories of leather(8413)
- Footwear(85)

BUILDING MATERIALS AND GLASS
- Lime, cement, fabricated building materials(661)
- Construction and refractory materials of clay(662)
- Glass(664)
- Glassware and pottery(665/6)

IRON AND STEEL
- Iron ore and concentrates(281)
- Iron and steel scrap(282)
- Pig iron and sponge(671)
- Ingots and other primary forms(672)
- Bars, rods, shapes, sections(673)
- Universals, plates and sheets(674)
- Hoop and strip(675)
- Iron and steel wire(677)
- Tubes, pipes and fittings(678)
- Unworked castings and forgings(679)

NON-FERROUS METALS
- Non-ferrous ore and concentrates(283)
- Copper, blister, refined, alloys(6821)
- Copper bars, shapes, sections, wire, etc.(6822)
- Aluminium, unwrought or worked(684)
- Lead, unwrought or worked(685)
- Zinc, unwrought or worked(686)
- Tin and alloys, unwrought or worked(687)
- Wire products, e.g. cables, ropes(693)

SELECTED CAPITAL GOODS
- Hand tools used in agriculture(6951)
- Tools for use in hand or machine(6952)
- Power generating machinery, non-electric(711)
- Agricultural machinery(7121/2)
- Dairy equipment(7123)
- Tractors(7125)
- Office machines(714)
- Metal working machinery(715)
- Textile and leather machinery(717)
- Machines for paper, pulp and paper articles(7181)
- Industrial food-processing machinery(7183)
- Machine tools for working minerals,wood,etc.(7195)
- Electrical power machinery and switchgear(722)

MAJOR CONSUMER DURABLES
- Commercial road vehicles(732 less 7321)
- Passenger motor cars(7321)
- Television and radio sets(7241/2)
- Domestic electrical equipmert(725)

جدول (٥) إجمالى الواردات السلع الرأسماليه و الإنتاج الإجمالى للسلع الرأسمالية.

Country	Total	6951	6952	711	7121/2	7123	7125	714	715	717	7181	7183	7195	722	Year
Group One	Imports $ million														
UAE	373			180				57	12	16				109	1986
Bahrain	102			45			3	24	2	1		1	1	25	1988
Algeria	1118	1	80	311	18	8	41	80	170	57	5	58	30	260	1990
Saudi Arabia	1340	4	62	255	46	2	21	423	34	27	7	21	21	417	1989
Iraq	483		10	135	8	5	5	7	9	87	42	21	8	146	1976
Oman	128		3	13	1		2	36	1	4	1	3	1	64	1990
Qatar	53			12	1		1	14	1	1	0	1	2	19	1988
Kuwait	290			91		4	4	75	3	5	3	4	20	82	1989
Libya	373	1	28	63	13	1	15	23	8	14	1	11	12	184	1985
Group Two															
Jordan	62		5	2	1	1	2	14	4	13	2	2	2	14	1990
Tunisia	513		20	95	9	1	25	52	26	141	3	2	10	123	1990
Syria	119	1	12	41	4			6	2	19	1	1	1	33	1989
Palestine															
Lebanon	96		5	49				5	6	5	2	1	5	17	1985
Egypt	646	1	34	101	7	4	32	66	35	138	12	13	8	195	1990
Morocco	579	2	23	89	18		30	69	27	190	8	25	16	82	1990
Group Three															
Mauritania	6		1					3							1972
Yemen, South															
Yemen, North															
Djibouti	8		1	1				2						3	1990
Somalia	15			2				1						7	1982
Sudan	101		3	19	12		17	2	1	8	2	11	2	24	1981
Total	6,404	9	286	1,504	137	27	197	959	340	725	92	175	140	1,803	

382	383	384	385	Total	Years
Gross Output $ million					
16	11	21	1	49	1985
120	319	467	76	982	1980
325	548	151	10	1034	1989
321	340	140		802	1986
					1991
57	84	37		179	1988
33	39	4	6	82	1991
11	251	117	6	385	1990
96	117			213	1990
					1977
686	449	466	73	1674	1990
	498	680		1177	1990
1,665	2,656	2,083	172	6,576	

Note:
Figures are provided according to the latest year available

Selected capital goods are classified as follows
Hand tools used in agriculture (6951)
Tools for use in hand or machine (6952)
Power generating machinery, non-electric (711)
Agricultural machinery (7121/2)
Dairy equipment (7125)
Tractors (7125)
Office machines (714)
Metal working machinery (715)
Textile and leather machinery (717)
Machines for paper, pulp and paper articles (7181)
Industrial food processing machinery (7183)
Machines tools for working minerals, wood, etc. (7195)
Electrical power machinery and switchgear (722)

Shaded Columns refer to largest three categories of imported capital goods in terms of value
Value of gross output of capital goods was converted from local currency to US $ at exchange rates given in The World Tables, The World Bank, 1992

Source: Table was compiled using same source as table 2

جدول (٦) متوسط إستهلاك بعض الصناعات التحويليه ١٩٨٦ - ١٩٨٨.

Country	312201				311510				324000				351301			
	Average apparent consumption per 1000 inhabitants	Imports as % of apparent consumption	Average Annual Production	Growth rate of apparent consumption	Average apparent consumptio per 1000 inhabitants	Imports as % of apparent consumption	Average Annual Production	Growth rate of apparent consumption	Average apparent consumption per 1000 inhabitants	Imports as % of apparent consumption	Average Annual Production	Growth rate of apparent consumptio	Average apparent consumption per 1000 inhabitants	Imports as % of apparent consumption	Average Annual Production	Growth rate of apparent consumption
Group One																
UAE													0.46	102	0	50.70
Bahrain	5 95	100	0	-9.98									0.01	100	0	49.85
Algeria	70.39	1	1582	61.09				9.76	751.70	2	17070	0.16	0.13	100	0	-2.05
Saudi Arabia								27.26				28.24	0.02	100	0	20.96
Iraq				11.38					313.98	20	429	7.21	0.28	100	0	12.44
Oman					8.45	101	0	12.95					0.00	100	0	-8.80
Qatar				5.78												
Kuwait				-11.46				21.00					0.33	100	0	31.89
Libya								12.24				6.28				75.15
Group Two																
Jordan	18.50	85	44	4.26				14.88				7.06	0.03	100	0	-5.03
Tunisia				25.92				-4.41				4.62	0.33	100	0	10.54
Syria													0.08	104	0	-1.81
Palestine																
Lebanon				2.78									0.10	100	0	4.95
Egypt	32.01	5	149	0.62				4.26	1234.97	0	60691	4.52	0.12	100	0	-0.22
Morocco								6.41				2.53	0.30	100	0	0.77
Group Three																
Mauritania													0.00	100	0	2.78
Yemen, North									374.62	93	217	13.55	0.03	100	0	87.28
Yemen, South																
Djibouti																
Somalia												9.03	0.01	100	0	-10.50
Sudan									384.39	6	85250	-0.07	0.08	100	0	31.20

تابع جدول (٦) متوسط إستهلاك بعض الصناعات التحويليه ١٩٨٦ - ١٩٨٨.

Country	3620108				371076				372034			
	Average apparent consumptio per 1000 inhabitants	Imports as % of apparent consumption	Average Annual Production	Growth rate of apparent consumption	Average apparent consumption per 1000 inhabitants	Imports as % of apparent consumption	Average Annual Production	Growth rate of apparent consumption	Average apparent consumption per 1000 inhabitants	Imports as % of apparent consumption	Average Annual Production	Growth rate of apparent consumption
Group One												
UAE	5.66	105	0	18.89	38.90	106	0	-2.95				75.17
Bahrain	11.20	100	0	17.64				55.91				
Algeria	1.85	15	36	1.97	1.60	53	19	-4.40	0.07	100	0	4.48
Saudi Arabia					14.34	100	0	7.02				
Iraq				11.13	4.02	100	0	24.56	0.02	100	0	-9.79
Oman	5.72	100	0	28.76	39.36	102	0	25.98	0.08	198	0	16.87
Qatar									0.02	100	0	37.88
Kuwait	0.12	110	0	-27.27	13.94	100	0	4.50				
Libya								58.98				-6.02
Group Two												
Jordan					9.06	107	0	25.85	0.03	105	0	10.10
Tunisia	2.06	8	16	2.21	0.54	102	0	-11.73				
Syria					2.45	100	0	5.84	0.09	100	0	15.09
Palestine												
Lebanon					0.83	100	0	3.11				
Egypt	1.93	5	96	6.93						117	0.01	-26.23
Morocco								9.65				14.96
Group Three												
Mauritania					0.52	100	0	11.10	0.00	100	0	102.17
Yemen, North					0.51	100	0	17.75	0.00	100	0	10.33
Yemen, South												
Dgibouti												
Somalia					0.12	156	0	4.78	0.00	100	0	-7.15
Sudan				0.99	0.08	100	0	-6.04	0.00	100	0	-1.57

Note: Table has been compiled by scanning through each country's average apparent consumption, imports, average annual production and growth rate of selected maunfactures.
Growth rate of apparent consumption covers the period between 1975-1988
Units of mesurement are in thousands of metric tons, except for footwear which are in pairs
Selected Manufactures are classified as follows
Prepared Animal feed (312201)
Oils of vegetable origin (311510)
Footwear, excluding rubber footwear (324000)
Rubber, synthetic (351301)
Glass bottles and containers (3620108)
Iron and steel tubes, seamless (371076)
Aluminium tubes and pipes (372034)

Source: Same as Table 2

مراجـــــــــــــع

الحلباوى، يوسف. "الصناعة العربيه و التكامل الإقتصادى العربى". مجلة شؤون عربيه، إيلول / سبتمبر ١٩٨٧ العدد (٥١).

مسعود، سميح. "المشروعات العربيه المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقتها و مستقبلها". مجلة المستقبل العربى، العدد ١٠٣ سبتمبر ١٩٨٧.

الحلباوى، يوسف. "أزمة التنمية الصناعيةالعربية". مجلة شؤون عربيه. العدد ١١٣ مارس ١٩٩٣.

مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية و الآفاق المستقبلية للعمل العربى المشترك. مجلة التنمية الصناعية العربية. ٢ يناير ١٩٩١ العدد ٢٣ - ٢٤.

References

El-Zaim, Issam. "Arab Economic Integration Through Development: Achievements and Aspirations." Development and South-South Cooperation. Vol II No. 2 June 1986

ESCWA, Workshop on the Integration of Science and Technology in the Development Planning and Management Process. Co-sponsored by: UNIDO, HCST, IFSTAD). Amman 27-30 Sep. 1993

Executive Workshop on Country and Investment Project Promotion in the Arab Countries(draft paper). (UNIDO) Dubai, November 1993

Industrial Development in the Arab Countries and Prospects for Co-operation with the EC and OECD, 1991-2000. UNIDO, 1992

Inter-Agency Meeting for the Special Program for Industrial Development in the Arab Countries. (Report) UNIDO, 1992

Porter, Michael. The Competitive Advantage of Nations. The Free Press. N.Y. 1990

Proceedings of the Conference on Ecologically Sustainable Industrial Development. (UNIDO) Copenhagen, Denmark, 14-18 Oct. 1991

Report, Meeting of Collaborating Organizations of the Special Program for Industrial Development in the Arab Countries. Rabat , Morocco 22-23 June 1993

Special Program for Industrial Development in the Arab Countries. AIDMO. 1993

Statistical Abstract of the Region of the Economic and Social Commission of Western Asia (ESCWA), 1981-1990 . United Nations, 1992

Thurow, Lester. Head To Head. The Coming Economic Battle Among Japan, Europe and America. William Morrowa & Company Inc., N.Y., 1992

UNIDO, The Development of Integrated Petrochemical Industry in the Arab Region. Prepared by UNIDO Secretariat. Global Preparatory Meeting for the Regional Consultation on the Petrochemical Industry in the Arab Countries. Karachi, Pakistan, 10-13 December 1991

UNIDO, Report of the Asian-Arab Preparatory Meeting For the Regional Consultation of the Petrochemical Industry in the Arab Countries. Global Preparatory Meeting for the Regional Consultation on the Petrochemical Industry in the Arab Countries. Karachi, Pakistan, 10-13 December 1991

UNIDO, Annual Report of UNIDO 1992

UNIDO, Regional Consultation on the Petrochemical Industry in the Arab Countries. (Report) Innsbruck, Austria 22-25 June 1992

UNIDO, A Statistical Review of Economic And Industrial Performance. Prepared by the Industrial

Statistics Branch, Information and Research Division, 1994

UNIDO, Industrial Statistics Branch, Information and Research Division, Global Economic Database, 1994

UNIDO, Industry and Development, Global Report 1993/94. UNIDO, Vienna. 1993

Unified Arab Economic Report Preliminary Draft. Published for the Arab Fund For Economic and Social Development, Arab Monetary Fund and OAPEC. 1993

Wade, Robert. Governing The Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization. Princeton Univ. Press. Princeton, N.J., 1990

World Development Report. Published for the World Bank, 1993

World Investment Report. Transnational Corporations and Integrated International Production. United Nations, N.J., 1993

World Tables. Published for the World Bank, 1992